الْقِيَمُ الدَّلالِيَّةُ الْمُفَسِّرَةُ لِعِلَّةِ الْحَمْلِ النَّحْوِيِّ

د. إِبْرَاهِيم مُحَمَّد مُحَمَّد الْعَرِينِيّ
أُسْتَاذٌ مُسَاعِدٌ [مُشَارِكٌ] بِقِسْمِ النَّحْو وَالصَّرْفِ وَالْعَرُوض
كُلِّيَّةُ دَار الْعُلُومِ - جَامِعَةُ الْقَاهِرَة

الْقِيَمُ الدَّلالِيَّةُ الْمُفَسِّرَةُ لِعِلَّةِ الْحَمْلِ النَّحْوِيِّ

إبْرَاهِيم مُحَمَّد مُحَمَّد الْعَرِينِيّ
قِسْمِ النَّحْوِ وَالصَّرْفِ وَالْعَرُوض- كُلِّيَّةُ دَارِ الْعُلُومِ-جَامِعَةُ الْقَاهِرَة.
البريد الإلكتروني: dribraheemareeny@gmail.com

ملخص البحث: لعلة الحمل النحوي قِيَمٌ دَلالِيَّةٌ مُفَسِّرَةٌ أوِ مُتَمِّمَةٌ لتلك العلة من خلال السياق والاستعمال اللغوي، وهي شذرات مبثوثة في أجواف كتب النحويين وفي أحشاء مصنفات المفسرين، بيد أنها من الأهمية بمكانٍ في الدرس النحويّ الْجَمَالِيّ وَالتعليميّ؛ في تفسير معنى الحمل وإيضاحه، واستجلائه وتقريبه إلى الأفهام.

تنقسم تلك القيم إلى معنوية وشكلية، أما **الْقِيَمُ المعنويَّةُ** فمنها: إِيجَابٌ فِيهِ رَائِحَةُ النَّفْيِ، وَتَأْكِيدُ الاتِّصَالِ الْإِسْنَادِيّ بِالاتِّصَالِ الْإِضَافِيّ، وَتَأْكِيدُ النَّفْيِ الْمَعْنَوِيّ، وَالتَّبَادُرُ إِلَى الذِّهْنِ والْخُطُورُ بِالْبَالِ، وَالتَّطَيُّرُ وَالْفَأْلُ. وأما **الْقِيَمُ الشكلية** فمنها: التَّوَسُّعُ عِنْدَ أَمْنِ اللَّبْسِ، وَالْمُضَارَعَةُ اللَّفْظِيَّةُ، وَالتَّلَاصُقُ، وَالْمُشَاكَلَةُ وَالْازْدِوَاجُ، وَكَوْنُ الْكَلَامِ فِي قُوَّةِ كَلَامٍ آخَرَ، وَطَلَبُ التَّنَاسُبِ.

الكلمات المفتاحية: الحمل – الدلالة – العلة – التفسير.

The explanatory semantic values of a syntactic pregnancy cause

Abraham Muhammad Muhammed Al-Areeni
Department of Syntax, Morphology and Presentations - Faculty of House of Sciences - University of Cairo.
E-mail: dribraheemareeny@gmail.com

Abstract: The grammatical conception cause has semantic values that explain or complement that illness through the context and linguistic use, which are fragments that are transmitted in the hollows of grammarians' books and in the guts of the compositions of the interpreters, but they are of great importance in the aesthetic and educational grammar lesson. In explaining the meaning of pregnancy and clarifying it, and .clarifying it and bringing it closer to understanding

These values are divided into moral and formal, and the moral values of the mismatch: the smell of the obligatory denial, confirmation of contact Alasnadi additional contact, and confirm the denial of moral and Altpadr to mind and Ktor to mind, and Alttir and Omen. As for the formal values, some of them are: widening in terms of security of clothing, verbal contradiction, adhesion, problematic and dancing, and

.dancing

Key words: pregnancy - semantics - cause – interpretation

الْمُقَدِّمَةُ:

من الأهمية بمكان في الدرس النحويّ الوقوفُ على المعالم الفارقة بين النحو التعليميّ والنحو الاحترافيّ، أو بين النحو الإجماليّ والنحو الجماليّ، ومن تلكم المعالمِ المائزة البحثُ عن عللِ المسالكِ اللغوية المتباينة، وعن الْقِيَمِ الدَّلالِيَّةِ الْمُفَسِّرَةِ أوِ الْمُتَمِّمَةِ لتلك العللِ من خلال السياق والاستعمال اللغوي، وأهميةِ ذلك في إضفاء معاني الإمتاع والمؤانسة في معرفة بعضٍ من أسرار هذا اللسان العربي المبين الذي هو قضاء الله وقدره على أمَّتِنا.

أشار السكَّاكِيُّ إلى أنَّ تبادرَ النقيض إلى الذهن أو خطورَه بالبال من تلك الْقِيَمِ الدَّلالِيَّةِ الْمُفَسِّرَةِ أوِ الْمُتَمِّمَةِ لِعِلَّة حمل النقيض على النقيض، وهي قِيَمٌ منَ الأهمّيةِ بمكانٍ فِي بَيَانِ تَبَايُنِ الْبِنْيَةِ وَاسْتِرْسَالِ الْمَعْنَى، من هذه القِيَمِ الْمُتَمِّمَةِ الخطورُ بالبال؛ فهو عِلَّةُ العِلَّةِ عنده؛ لأنَّ " الخطورَ الْمُعَيَّنَ إنْ لمْ يَسْلَمْ كونُه عِلَّةً في الوضع الْمُعَيَّنِ، فلا بُدَّ مِنْ أنْ يَسْلَمَ توقُّفُ تأثيرِ عِلَّةِ ذلك الوضعِ عليه، بدليل امتناعِ وقوعِ الوضعِ بدونِ خطورِ البالِ؛ فيكون الخطورُ الْمُعَيَّنُ عِلَّةً لِعِلِّيَّةِ تلْكَ الْعِلَّةِ، بدليل دورانِها معه وجودًا وعدمًا؛ فَيَلْزَمُ من وجودِ ذلك الخطورِ وجودُ معلولِهِ؛ لامتناعِ انفكاكِ الْعِلَّةِ التامَّةِ عن معلولِها، ومعلولُه عِلِّيَّةُ تلك الْعِلَّةِ، وَعِلِّيَّةُ الشيءِ وصفٌ له، وتَحَقُّقُ وصفِ الشيءِ الْمُعَيَّنِ يستحيلُ بدون تَحَقُّقِ ذلك الشيءِ؛ فَيَلْزَمُ من وجودِ ذلك الخطورِ الْمُعَيَّنِ وجودُ تلك الْعِلَّةِ الْمُعَيَّنَةِ؛ **فَيَلْزَمُ من مشاركةِ النقيضِ النقيضَ في الخطور مشاركتُه إيَّاه؛ إمَّا في عِلَّةِ الوضعِ، أو عِلَّةِ عِلَّةِ الوضعِ.** وعلى الاحتمالين يَلْزَمُ مشاركتُه إيَّاه في الوضعِ"[1].

من أجل ذلك أحاول- بإلحاحٍ- في هذا البحثِ التقاطَ بعضٍ من هذه الْقِيَمِ الدَّلالِيَّةِ الجماليَّةِ الْمُخْتَزَلَةِ من وراء الحمل النحوي الذي هو علةٌ نحويَّةٌ مُهِمَّةٌ في ذاتِه، وتبيانَ أثرِهَا في استرسال المعنى؛ إذ إنَّ المكتبة النحويَّةَ – إذا

(١) مِفْتَاحُ العُلُومِ- ص١٧.

استثنينا بعضَ كتب الأقدمين– لا تزال خاوية الوِفاض من تلكم المباحثِ الدقيقة، أوْ لا تزال تُعاني منْ نَدْرَةٍ حقيقيةٍ في ذلك الحقل النحويّ الدَّلاليّ المُهِمّ، مثلما يُعَانِي النحو العربيُّ من عجز بعض علمائه، وجهل كثير من أبنائه، وما عليه في ذلك من حرج، وينتظر منَّا تحديث أو تطوير تلك الأداة الطيّعة، وتفجير قُصَارَى طاقاتِها. ينضاف إلى ذلك أنَّ بعضَ المصنَّفاتِ – من لدنْ ابن مَضَاءٍ إلى يوم النَّاس هذا– تَعْتَبِرُ الْعِلَلَ الثَّوَانِيَ شيئًا نُكرًا يجبُ تخليصُ النحوِ العربيّ من أَوْشَابِهِ.

تَتَمَثَّلُ **قيمةُ هذا البحثِ** في كَوْنِ بعض تلك الْقِيَمِ الدَّلالِيَّةِ الْمُفَسِّرَةِ أوِ الْمُتَمِّمَةِ شذراتٍ متناثرةً في أحشاءِ المصادر اللغوية والنحوية، وأنَّنَا نجد شيئًا من مسائلها منثورًا في أجوافِ المراجع الدلالية؛ مِمَّا يُنَبِّهُ عليه النحاة أو غيرُهُمْ مُوجِزِينَ أو مُفِيضِينَ من غيرِ إشارةٍ إلى كلِّيَّاتٍ ما تَجْمَعُهَا، وبعضُها مستنبَطٌ من أَتُونِ التصانيف النحويَّةِ ومُتُونِهَا.

يهدف البحث إلى تتبُّع الْقِيَمِ الدَّلالِيَّةِ الْمُفَسِّرَةِ أوِ الْمُتَمِّمَةِ لِعِلَّةِ الحمل النحويّ بأنواعه، وإلَى بيانِ أثرها في المعنى، وسيظهر جليًّا– من خلال المثاقفة والمناقشة، وتحليل آراء النحاة تُجاه الشواهد العربية الفصيحة– أنَّ ظاهرةَ [التعليلِ] ضروريةٌ لتحقيقِ غايةِ النَّحْوِ التعليميَّةِ والْجَمَالِيَّةِ؛ إذْ بالْعِلَلِ التعليميَّةِ يُتوَصَّلُ إلى معرفة كلام العرب. فَمِنَ الْعِلَلِ ما هو ضروريٌّ لتحقيق غايةٍ لُغَوِيَّةٍ، وتلك هي الْعِلَلُ القياسيَّةُ؛ حيثُ بها يُمكن أنْ نُحَاكِيَ سَمْتَ كلامِ العرب وَنُجَارِيَهُ؛ فنقيسَ على كلامهم، ونكفلَ لِلُّغَةِ ديمومتَها ونماءها. ومنَ تلك الْعِلَلِ تنبثق قِيَمٌ دلالية جمالية في قوة العلل الثواني، وهذا مستوى يتعلق بالاستعمال، لا بالقاعدة أو التقعيد، يزيدُنا استبصارًا بالمعنى الدلالِيّ. فالجمال قرين القيم الدلالية التي أوجدها الاستعمال اللغوي، حتى ولو لم يكن مطَّرِدًا مع القاعدة، وتُتِيحُهُ إمكانات اللغة.

أمَّا عن **منهج البحث** فهو منهجٌ استقرائيٌّ انتقَائِيٌّ تَحْلِيلِيٌّ؛ استقراءٌ غيرُ تامٍّ، ثمَّ انتقاءٌ من ذلك الاستقراء لمسائلَ تَصلح أنْ تُتَنَاوَلَ في هذا البحث

الدقيق، ومَبْلَغُ عِلْمِي – فيما فتَّشْتُ فيه، وبحثتُ– أنَّه **لا تُوجد دراسةٌ سابقة** تَتَنَاوَلُ الْقِيَمَ الدَّلالِيَّةَ الْمُفَسِّرَةَ أوِ الْمُتَمِّمَةَ لِعِلَّةِ الْحَمْلِ النحويّ، رغم وجود كثيرٍ مِمَّا يَتناول الحملَ النحويَّ ذاتَه كَعِلَّةٍ نحويةٍ مُعْتَبَرَةٍ دون أنْ يتناول قِيَمَهُ النَّاجمةَ عنه، وَالْمُفَسِّرَةَ لَه. هذَا، وَقَدْ تَأَلَّفُ الْبَحْثُ مِنْ مُقَدِّمَةٍ، وَتَمْهِيدٍ، **وَمَبْحَثَيْنِ اثْنَيْنِ**، وَخَاتِمَةٍ، وَثَبَتٍ بِأَهَمِّ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ، جَاءَ ذَلِكَ كُلُّهُ مَنْسُوقًا عَلَى النَّحْوِ الآتِي:

١– **الْمُقَدِّمَةُ** : تَنَاوَلَتْ أَهَمِّيَّةَ الْمَوْضُوعِ، وَأَسْبَابَ اخْتِيَارِهِ، وَخُطَّتَهُ، وَأَهْدَافَهُ الْمَرْجُوَّةَ، وَمَنْهَجَهُ، وَالدِّرَاسَاتِ السَّابِقَةَ عَلَيْهِ وَلَهَا صِلَةٌ بِهِ– إنْ وُجِدَتْ.

٢– **التَّمْهِيدُ:** { مَاهِيَّةُ الْعِلَّةِ، وَمَفْهُومُ الْحَمْلِ }.

٣– **الْمَبْحَثُ الأَوَّلُ:** { القِيمَةُ الدَّلَالِيَّةُ الْمَعْنَوِيَّةُ الْمُفَسِّرَةُ لِعِلَّةِ الْحَمْلِ النَّحْوِيِّ}.

٤– **الْمَبْحَثُ الثَّانِي:** { القِيمَةُ الدَّلَالِيَّةُ الشَّكْلِيَّةُ الْمُفَسِّرَةُ لِعِلَّةِ الْحَمْلِ النَّحْوِيِّ}.

٥– **الْخَاتِمَةُ** : خُتِمَ الْبَحْثُ بِذِكْرِ أَهَمِّ النَّتَائِجِ وَالثِّمَارِ الَّتِي تَوَصَّلَ إِلَيْهَا مِنْ خِلالِ مَبَاحِثِهِ، وَالتَّوْصِيَاتِ الَّتِي تَوَصَّلَ إِلَيْهَا.

رَبِّ يَسِّرْ، وَأَعِنْ، وَاخْتِمْ بِخَيْرٍ يَا كَرِيمُ!

التَّمْهِيدُ

مَاهِيَّةُ الْعِلَّةِ، وَمَفْهُومُ الْحَمْلِ

بإيجاز أحرر بين يدي البحث مفهومَ المصطلحَيْنِ الواردَيْنِ في العنوان مبينا المرادَ منهما، وهذان المصطلحان هما [الْعِلَّةُ– الْحَمْلُ].

أَوَّلًا: مَاهِيَّةُ الْعِلَّةِ

يمكن إدراكُ ماهية [العلة] من خلال تعريفها لغةً واصطلاحًا، أمَّا معناها اللغويُّ فهو السببُ، تقول:" هذا علةٌ لهذا؛ أيْ: سببٌ"(١)، والتعليل " مصدرُ [علَّل]؛ لقولهم: وعلَّله بالشيء تعليلًا؛ أي لهّاهُ به"(٢). وقد ارتبط التعليل النحويُّ بمدلوله اللغويّ، فيُرادُ بالعلَّة النحويَّةِ: تفسيرُ الظواهر اللغوية، والنفوذُ إلى مَا وراءَها، وشرحُ الأسباب التي جعلتْها على ما هِيَ عليه؛ فهي " الوصفُ الذي يكون مظنَّةَ وَجْهِ الْحِكْمَةِ في اتخاذ الْحُكْمِ، أو هي الأمر الذي يزعم النحويون أنَّ العرب لاحظتْه حين اختارتْ في كلامها وجهًا مُعَيَّنًا من التعبير والصياغة"(٣). أمَّا التصنيف في الْعِلَلِ فقد استمر من لدن سيبوَيْهِ إلى يوم الناس هذا، والتعليل لم يكن أصلًا في النحو، وإنما أصْلُه الفقه والمنطق. وتأسيسًا على ذلك فإنَّ لِلْعِلَّةِ ثلاثةَ أنواع: المنطقية أو الكلامية، والفقهية، والنحوية. أما العلة النحوية فقد ذكر لها الزجاجي ثلاثة أنواع، هي: العلل التعليمية، والعلل القياسية، والعلل الجدلية النظرية(٤). وبيَّن ابن جني أنَّ علل النحويين أقربُ إلى عِلَلِ المتكلِّمين منها إلى عِلَلِ المتفقهين(٥)، معلِّلًا ذلك

(١) المحكم والمحيط الأعظم–ج١/ ص٩٥.
(٢) مختار الصحاح– ص١٨٩.
(٣) العلل النحوية عند ابن أبي الربيع في " كتابه البسيط"– ص٨.
(٤) الإيضاح في علل النحو– ص ٦٤.
(٥) الخصائص– ج١/ ص ٤٨، وانظر كذلك: الاقتراح للسيوطي– ص١١٣.

بأنَّهم " إنَّما يُحيلون على الحس، ويحتجُّون فيه بثقل الحال أو خِفَّتِها على النفس، وليس كذلك حديثُ عِلَلِ الفقه"(١).

وقد وقف الخليل وتلامذته على مواطنِ الْعِلَلِ، وكان أسلوبهم في تِبيانها أقربَ إلى الجزم والتقرير منه إلى الجدل والتأويل؛ لاعتقادٍ لديهِمْ بسلامةِ ذوقِ العرب، وروعةِ حِكْمَتِهِمْ في أحكام اللغة، وكانت العلَّةُ عند سِيبَوَيْهِ وسابقيه ومعاصريه مستمدَّةً من روح اللغة، معتمِدَةً على كثرة الشواهد من حيثُ الدليلُ والبرهان، وعلى الفطرة والْحِسِّ من حيثُ طبيعتُها. ولم تكن ذاتَ طبيعة فلسفيةٍ، وإنْ كانت فكرتُها في الأصل مقتبَسَةً من التفكير الفلسفيّ. جاء مِنْ بَعْدِ هؤلاء أمَّةٌ من النحاة أفردوا للعلة كتبًا خاصة بها؛ فَأَلَّفَ قطرب {ت٢٠٦هـ} كتابَ [الْعِلَل في النَّحْوِ]. وألَّفَ المازني {ت٢٤٨هـ} كتاب [عِلَل النَّحْو]، ولم ينتهِ القرن الثالث حتى استوتْ عِلَلُ النحو على سُوقِها، وصارت موضوعًا ذا قيمة، ترمقه أنظارُ النحاة، ويكتبون فيه، ويتخذون منه وسيلةَ امتحانٍ واختبارٍ(٢).

وأمَّا العلَّةُ في القرن الرابع فقد تأثَّر النحاة بطريقة الفقهاء والمتكلمين، وألَّفُوا على منوالهم، وسارُوا على نهجهم. وأثبت علماء هذا القرن أنَّ النحويين كانوا يخترعون العللَ معتقدين أنَّها هي وُجُوهُ الْحِكْمَةِ التي لاحظَها العربُ في كلامهم. وقد ظهرتْ في هذا القرن– عند ابن جِنِّي– آراءٌ نحويةٌ كانت عنده بذورًا فكريَّةً هادئة، ثُمَّ وَجدتْ بعد ذلك بيئةً ملائمة لثورةٍ أزْكَى أُوَارَهَا ابنُ مَضَاءٍ القرطبيُّ في النِّصف الثَّاني من القرن الخامس(٣). وفي القرن السابع قد ورد لفظ [الْعِلَّةِ] في مواضعَ كثيرةٍ من شرح الكافية للرضيّ الأستراباذي { ت ٦٨٦هـ}، نحو قوله في أول باب [غير المنصرف]:" اعلم أوَّلًا أنَّ قول النحاة:[

(١) انظر: الخصائص–ج١/ ص٤٨.

(٢) الإيضاح في علل النحو، مازن المبارك– ص٦٩: ٧١.

(٣) الإيضاح في علل النحو، مازن المبارك– ص ١٢٩: ١٣٠، ١٣٢.

إنَّ الشَّـيْءَ الْفُلَانِـيَّ عِلَّـةٌ لِكَذَا]، لا يُريدون بـه أنَّـه مُوجِبٌ لـه، بل المعنـى أنَّـه شيءٌ إذا حصل ذلك الشيءُ ينبغي أنْ يَختار المتكلمُ ذلك الحكمَ؛ لمناسبةٍ بين ذلك الشيءِ وذلك الْحُكْمِ. والْحُكْمُ في اصطلاح الأصوليين مَا تُوجِبُهُ الْعِلَّةُ"[1]. وكذلك ظلَّ النحو والبحثُ النحويُّ في القرون التالية ينهَلُ من القدماء، ومن أصول الفقه والكلام.

لَا جَرَمَ أنَّ بعض النحاة قد شَطُّوا بالنحو عن بداياته؛ إغراقًا في تعليل؛ أو تكلُّفًا في تأويل؛ مِمَّا أسخط بعض الناقدين القدامى والمحدثين على النحو، وأثار حفيظتهم على أَهْلِيْهِ ونابِهِيهِ البُزَّلِ، ورفض مناهجهم، يَسْلِقُونَهم بألسنةٍ حدادٍ؛ استجابةً لصدى ثورة عارمة شاملة على بيئة النحو كلِّها قد سبَّبتْهَا أفكارُ ابن حزم الظاهري، ثم ابن مَضاء الأندلسي من بعد؛ فدعا هؤلاء وهؤلاء إلى الاستبدال بأصول النحاة ومبادئهم أصولًا جديدة للدرس النحوي من تِلقاء نفوسهم، وعصًا أخرى بِعَصَانَا ومِنْسَأَتِنَا التي نتوكأ عليها، ونَهُشُّ بها على لغتنا التي حَفِظَتنا من التردي والْهُوِيِّ آبادًا.

يُعَدُّ أحمدُ بن عبد الرحمن بن مَضَاءٍ القرطبي– بحقٍّ– أوَّلَ من ألف كتابًا متكاملًا في نقد الدرس النحويِّ، وذلك بعمله الذي طبَّقَتْ شهرتُه الآفاقَ، الموسوم بـ [الرَّدُّ عَلَى النُّحَاةِ]، ففيه عرض للقضايا الكبرى التي طُعن على النحو العربيِّ من جهتها، مثل:[إلغاء نظرية العامل]، وإلغاء العلل الثواني والثوالث"، وإبطال القياس"، وترك المسائل النظرية"، وإسقاط كلِّ ما لا يُفيد في النطق"[2]، وآراؤه كانت هي الأساسَ الذي بنى عليه النُّقادُ المعاصرون نقدَهم لأصول النحو ومسائلِه الجزئية على السواء.

لا أميلُ إلى التفسير التآمريِّ لمحاولات النقد عتيقِها وجديدِها؛ بأنَّ القائمين بها والراعين لها بالنحو ورجالِه يجحدون؛ إلَّا أنَّ ثَمَّةَ شيئًا في النفس

(١) شرح الكافية– ج١/ ص٣٥.
(٢) الرَّدُّ عَلَى النُّحَاةِ– ص٧٦، ص١٣٠، ص١٣٤، ص١٣٨، ص١٤١.

شكٌّ منه مريب، ألَا وهو قصَّةُ دولة الموحِّدِينَ التي أنشأها ابنُ تُومَرْت {ت٥٢٤هـ} الذي تسمَّى باسم المهدي المنتظر، ونظَّم ثورةً شاسعة ضد المُرَابِطِينَ وعلمائِهم في المغرب، وشبه جزيرة الأندلس، فنشأ بها ومعها **عصرُ ثورة شاملة على المشرق وعلمائه**، ودعوة عارمة إلى التخلِّي- بالكلية- عن كلِّ ما تجودُ به قرائحُهم. وقد يتنبَّهُ المتنبِّهُون " إلى أنَّ ثورةَ ابن مَضاءٍ على سيبويهِ ونحاةِ المشرق إنَّمَا هي امتدادٌ لثورة دولة الْمُوحِّدِينَ- وكان رئيسَ قضاتِها- على فقهاء المذاهب الأربعة الكبرى المشرقية"(١)، ويتساءل الدكتور شوقي ضيف " ومَنْ يَعْرِفُ؟ ربَّمَا كان ابنُ مَضاءٍ أحدَ المؤلِّبين على هذه الثورة، إن لم يكن المؤلِّبَ الأولَ كما يقضي بذلك منصبُه"(٢)، وقد استَعَرَ أُوارُ ثورتهم؛ إذ تولَّى يعقوبُ بن يوسف بنفسه قيادة الثورة {٥٨٠هـ-٥٩٥هـ}، فأمر " برفض فروع الفقه، وبعدم التقليد لأحد من أئمة المشرق المجتهدين القدماء، وأمر بإحراق كتب المذاهب"(٣)، وما جانس هذه الكتب، ونحا نحوها، فكان " يُؤْتَى منها بالأحمال، فتُوضَع، وتُطْلَقُ فيها النار"(٤). وتابع الأميرَ يوسُفَ بنَ يعقوبَ ابنُ مَضاءٍ قاضي القضاةِ في دولته؛ إذ الناسُ على دين مُلُوكِهم، فألَّف كتابه [الرَّدُّ عَلَى النُّحَاةِ]؛ يردُّ به نَحْوَ المشرقِ على المشرق، مستتًّا بسنَّة أميرِه الذي أراد أنْ يرُدَّ فقهَ المشرق على المشرق. ومنْ ثَمَّ راح الذين حَصِرَتْ صدورُهم وضاقوا ذرعا بالنحو وأعلامه يتْبَعُ بعضُهم بعضًا بالْوَهْمِ أحيانًا، وسوء الْفَهْمِ في أحايينَ، ويَرْجِعُ بعضُهم إلى بعض القولَ، يقولون: هل إلى ردِّه من سبيل؛ فاهْتَبَلَتِ " الشعوبيةُ فرصةَ الضجر من النحو والنحاة، فأخذوا يَصيدون

(١) مقدمة الدكتور شوقي ضيف لكتاب { الرَّدُّ عَلَى النُّحَاةِ }- ص٣، ٤.
(٢) السابق- ص١٩.
(٣) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، -ج٤٢/ ص٢٢٨* الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى-ج٢/ ص٢٠٠.
(٤) المعجب في تلخيص أخبار المغرب- ج١/ ص٢٧٨.

في الماء العكر، ويَنقِصُون من قدر هذه الدراسة، ويتلمَّسون الأدلة والأسباب لتقوُّلاتِهم"(١).

يُجلِّي القلقشندي طرَفًا من هذا الأمر بِنَصٍّ ينقلُه عن أبي جعفر النحاس(٢):" قد صار أكثر الناس يطعن على متعلِّمِي العربية؛ جهلًا وتعدِّيًا؛ حتَّى إنَّهم يحتجُّون بما يزعمون أنَّ القاسمَ بن مخيمرةَ قال:[النَّحْوُ أوَّلُه شُغْلٌ، وآخِرُهُ بَغْيٌ]. قال: وهذا كلامٌ لا معنَى له؛ لأنَّ أوَّلَ الفقه شغلٌ، وأوَّلُ الحسابِ شغلٌ، وكذا أوائل العلوم. أَفَتَرَى النَّاسَ تاركين العلومَ مِنْ أَجْلِ أنَّ أوَّلَهَا شُغْلٌ؟. قال: وأمَّا قولُه:[وآخِرُهُ بَغْيٌ] فإنْ كان يريد به أنَّ صاحب النحو إذا حذِقَه صار فيه زهوٌ، واستحقر من يلحن، فهذا موجودٌ في غيره من العلوم من الفقه وغيره في بعض الناس، وإنْ كان مكروهًا. وإن كان يُريد بالبغيِ التجاوزَ فيما لا يَحِلُّ فهذا كلامٌ مُحَالٌ؛ فإنَّ النحوَ إنَّمَا هو العلمُ باللغة التي نزل بها القرآن وهي لغة النبيِّ – ﷺ!– وكلام أهل الجنة، وكلام أهل السماء. ثم قال بعدَ كلامٍ طويلٍ: وقد كان الكُتَّاب فيما مضى أرغبَ الناس في علم النحو، وأكثرَهم تعظيمًا للعلماء، حتَّى دخل فيهم منْ لا يستحقُّ هذا الاسمَ؛ فصعُبَ عليه بابُ العدد، فعابوا من أعرب الحساب، وبَعُدَتْ عليهم معرفةُ الهمزة التي ينضمُّ وينفتح ما قبلها، أو تختلف حركتُها وحركةُ ما قبلها؛ فيكتبون [يقرؤه] بزيادة أَلِفٍ لا معنى لها"(٣). على الرغم مِمَّا شاب النحو العربي من شوائب، وما وُجِّهَ إليه من نقد، فلا أحدٌ يستطيع أن ينكر قيمة النحو العربيِّ، ومقدرةَ النحاة الفائقةَ التي تصل أحيانًا إلى حدِّ الإعجاز بحياطتهم لِلُّغَةِ بسياج من اليقظة الواعية والحيطة الوافية. هنا لا نستطيع أن نبخس ابن مضاء– رغم عدائه الشديد للنحاة – حقه، أو نكتمَ شهادتَه فيهم:" وإني رأيتُ النحويين– رحمة الله

(١) البحث اللغوي عند العرب– ص١٤١.
(٢) أبو جعفر من نحاة القرن الرابع بمصر، له كتاب بعنوان" صناعة الكُتَّاب" لم يصلنا، ولكن القلقشندي اقتبس منه في كتابه [صبح الأعشى في صناعة الإنشا].
(٣) صبح الأعشى– ج١/ ص٢٠٨ ، ٢٠٩.

عليهم!– قد وضعوا صناعةَ النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانته عن التغيير، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أمُّوا، وانتهَوا إلى المطلوبِ الذي ابتغَوا"(١).

إن بحوثنا لنْ تُغنيَ فتيلًا إذا غَرَّنا عن مواطئ أقدامنا ما يُثِيرونه من غبار النَّقْع حوله؛ لبثِّ أفكارهم تحت عَجَاجٍ مِنَ التعالُمِ، والتنفُّخ، والمُكَاءِ والتَّصْدِيَةِ؛ صَدًّا عن فهمه. إنَّ النَّحو فيه الخطأ والصواب، والصحيح والفاسد –شأنُ أيِّ عملٍ إنسانيٍّ– وصحيحٌ كذلك أنَّ النحو قد عاد فضلٌ منه شَموسًا جَموحًا على مُخيِّلَةِ العصر ومداركه، واستئناسُه وترويضُه مغنمٌ للجواد والفارس، وفي موادعةِ نِفارِه مغرمٌ لكلَيْهِمَا؛ ولذا حقٌّ على الأجيال المتعاقبة أن تتابع المسيرة، فيستدرك السالفُ ما فات الخالفَ، يبني أولئك على عمل هؤلاء؛ يُكْمِلُون نقصهم، ويصحِّحُون أخطاءهم. بهذا، وبهذا وحده يتقدَّم النحو والعلم، وتتدافع خطاه إلى الأمام.

حسنٌ أنْ يُصادفَ النحوَ صدقُ الهمة من روَّاده؛ لتذليله، ومَهْدِ درْبِه لسالكيه والطامحين إليه، فتلك غايةٌ، بيدَ أنَّ القيدَ ألَّا يُورثَ هذا الجَهدُ مراوغةً لمعهود مطمئنٍّ، أو مُروقًا عن إِلْفٍ استقرَّ، أو مزاحمةً بما لم يُؤْلَفْ؛ ففي ذلك هِزَّةُ هوًى، وانفصامُ عرًى.

ثَانِيًا: مَفْهُومُ الْحَمْلِ

[أ] تعريفه:

الحملُ النَّحْوِيُّ هو " أنْ يُعطى الشيءُ حُكْمَ مَا أَشْبَهَهُ في معناه، أو في لفظِه، أو فيهما"(٢)، فهو حَمْلُ اللفظ على معنَى لفظٍ آخرَ أو تركيبٍ على معنًى آخرَ؛ لضربٍ منَ الشَّبَهِ بين اللفظيْنِ أو التركيبَيْنِ في المعنى المجازيِّ عند الْحَامِلِ، فيأخذان حكمهَمَا النحويَّ مع ضرورة وجود قرينةٍ لفظيَّةٍ أو

(١) الرَّدُّ عَلَى النُّحَاةِ– ص٧٢.

(٢) مغني اللبيب– ص٨٨٤* خزانة الأدب– ج٣/ ص٣٢٧.

معنويةٍ، تدلُّ على ملاحظة اللفظ أو التركيب الآخرَيْنِ، ويُؤْمَنُ معها اللبسُ؛ وذلك " لأنَّهم يُجْرُونَ الشيءَ مَجْرَى الشيءِ إذا شابَهَهُ من وَجْهَيْنِ"(١). يُلاحظ – أيضًا– أنَّ كِلَا اللفظينِ موجودٌ في الاستعمال اللغويّ؛ وذلك لأنَّ " حملَ الشيءِ في بعض أحكامِه لا يُخرجُه عن أصْلِهِ"(٢)؛ ولأنَّ العربَ " كانت تُعْنَى بألفاظها، فتُصْلِحُها وتُهذِّبُها وتُراعِيها، وتُلاحِظُ أحكامَها بالشِّعْرِ تارةً، وبالخُطَبِ تارةً أخرى، بالأسجاع التي تَلتزمُها وتتكلَّفُ اسْتمرارَهَا، فإنَّ المعانيَ أقوى عندها، وأكرمُ عليها، وأفخمُ قَدْرًا في نفوسِها"(٣)؛ فكان العرب يَحملون على المعنى، أو يَستغنُون عن بعض الألفاظ ببعضٍ؛ لهدفِ الوصول إلى سلامة التركيبِ وتجويدِ المعنى؛ وذلك لأنَّ " كلَّ جملة صحيحةٍ نحويًّا تُعدُّ جملةً مستقيمةً، ولكنَّ الْحُكْمَ على هذه الاستقامة بالحسن والكذب، يتعلَّقُ بالمعنى الذي تُفِيدُه عناصرُ الجملةِ عندما تترابَطُ"(٤). من أجْلِ أنْ يتَّضح الأمرُ أسوق هذا المثالَ الذي يقول فيه سِيبَوَيْهِ حين حُمِلَتْ [إلَّا] على معنى [لكِنْ]، لا لشيءٍ إلَّا لصحَّةِ المعنى، وذلك في " باب يُخْتَارُ فيه النَّصْبُ؛ لأنَّ الآخرَ ليس من النَّوْعِ الأَوَّلِ"(٥)، قال:" هو لغةُ أهل الحجاز؛ وذلك مِثْلُ قولك:[مَا فِيهَا أَحَدٌ إِلَّا حِمَارًا]، وكرِهوا أنْ يُبْدِلُوا الآخَرَ مِنَ الأَوَّلِ، فيَصير كأنَّه من نوعه، فَحُمِلَ على معنى:[وَلَكِنْ]"(٦).

[ب] اِخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ فِي قَبُولِهِ:

الْحَمْلُ النَّحْوِيُّ عند النحاة علةٌ نحويةٌ مُهِمَّةٌ من أربعٍ وعشرين علةً؛ وقد اختلف العلماء والنحاةُ في قبول الْحَمْلِ على المعنى ورفضِه؛ وقد سوَّغَ

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف–ج١/ ص١٦٦.
(٢) السابق– ج١/ ص١٤٢.
(٣) الخصائص– ج١/ ص٢١٥.
(٤) النحو والدلالة– ص٦٣.
(٥) كتاب سِيبَوَيْهِ–ج٢/ ص٣١٩.
(٦) السابق–ج٢/ ص٣١٩.

الرافضون رفضَهم بأنَّ الْحَمْلَ على المعنى نوعٌ من الغلط، ولا يَجِبُ حملُ القرآن عليه، ومنهم ابن الأنباري. أما الموافقون عليه ومنهم سِيبَوَيْهِ وابن يعيش؛ فمذهبُهُمْ أنَّه يُحَسِّنُ العبارةَ، ويُلَطِّفُ الأسلوبَ، يَسْلُكَ بالعبارة طريقَ التخريج على التوهُّمِ، وهو غَوْرٌ من أغوار العربية يستلطفُه العرفاءُ، ولا يستضعفُه إلا الضعفاءُ.

لا ضيْرَ من القول بالحمل على المعنى، شريطةَ أَلَّا يصلَ ذلك حدَّ الاتساعِ، وفتحِ الباب الذي لا نستطيع مستقبلًا أنْ نواجِهَهُ، أو نَحُدَّ من خطورتِه، ولمَ لا نقول به وهو وسيلةٌ من وسائل التأويل النحوي؛ لِرَأْبِ الصَّدْعِ بين القواعد النحوية، والنُّصُوصِ اللُّغَوِيَّةِ؟

وفي هذه الوسيلة يقوم العنصرُ الدَّلَالِيُّ [المعنى] بعلاجِ كثيرٍ من المخالفات اللفظية المنطوقة؛ ولأهمية الْحَمْلِ على المعنى أَلْفَيْنَا ابنَ جنِّي يقول:" اعلم أنَّ هذا الشرج غورٌ من العربية بعيدٌ، ومذهبٌ نازحٌ فسيحٌ، قد ورد به القرآنُ وفصيحُ الكلامِ منثورًا ومنظومًا"(١).

من أنواع الْحَمْلِ النَّحْوِيّ ما هو آتٍ:

الأول: الْحَمْلُ عَلَى اللَّفْظِ.

الثاني: الْحَمْلُ عَلَى الْمَعْنَى بَدْءًا، ثُمَّ عَلَى اللَّفْظِ.

الثالث: الْحَمْلُ عَلَى اللَّفْظِ، ثُمَّ عَلَى الْمَعْنَى.

الرابع: الْحَمْلُ عَلَى اللَّفْظِ، ثُمَّ عَلَى الْمَعْنَى، ثُمَّ عَلَى اللَّفْظِ.

الخامس: الْحَمْلُ عَلَى اللَّفْظِ، ثُمَّ عَلَى الْمَعْنَى، ثُمَّ عَلَى اللَّفْظِ، ثُمَّ عَلَى الْمَعْنَى.

ولكل نوع من تلك الأنواع شواهدُ من القرآن وقراءاتِه، أو منَ الشِّعر، أو من الحديث الشريف، أو من أمثلة العرب وخُطبِهم.

(١) الخصائص- ج٢/ ص٤١١* خزانة الأدب- ج٧/ ص٣٧٠.

حَمْلُ الصِّيَغِ وَالْأَحْكَامِ النَّحْوِيَّةِ

إنَّ الأحكام النحويَّةَ يُقرِضُ بعضُها بعضًا، أو إنَّ الأبنية تتقارض في دلالاتها داخل السياق اللغوي؛ فقد اقترض اسمُ التفضيل من أفعلِ التعجبِ حكمَه في عدم رفع الاسم الظاهر، واقترضَ [أفعلُ] في التعجبِ حكمَ أفعلِ التفضيلِ في جواز التصغير، بيدَ أنَّ حملَ الشيءِ على الشيء في بعض أحكامه لا يُخرجه عن أصله أَلْبَتَّةَ؛ فالاسم محمولٌ على الفعل في العمل، ولمْ يَخرج بذلك عن كونه اسمًا، وكذلك الفعلُ المضارعُ محمولٌ على الاسم في الإعراب، ولم يَخرج بذلك عن كونه فعلًا.

هذا، ويمكن تقسيمُ الْقِيَمِ الْمُفَسِّرَةِ الناجمةِ عن علَّة الحمل النحويّ بأنواعه إلى قسمين اثنين: الْقِيَمِ الدَّلَالِيَّةِ الْمُفَسِّرَةِ المعنويَّةِ، وَالْقِيَمِ الدَّلَالِيَّةِ الْمُفَسِّرَةِ الشَّكْلِيَّةِ، وفي المبحث الآتي بيانٌ لِلْقِيَمِ الدَّلَالِيَّةِ الْمُفَسِّرَةِ المعنويَّةِ لِعَلَّةِ الْحَمْلِ النَّحْوِيِّ.

الْمَبْحَثُ الأَوَّلُ

الْقِيمَةُ الدَّلَالِيَّةُ الْمَعْنَوِيَّةُ الْمُفَسِّرَةُ لِعِلَّةِ الْحَمْلِ النَّحْوِيِّ

تَبْيِينُ **الْقِيَمَةِ الدَّلَالِيَّةِ الْمَعْنَوِيَّةِ الْمُفَسِّرَةِ** لِلْعلل النحوية هو تبيانٌ للجمال المخبوء وراء أَكَمَةِ التراكيب النحوية أو الكامن في مطاويها، ومن شأن ذلك أن يُولِيَ اللغويون اهتمامَهم بالنحو، وإدراكهم مدى أهميته في تفسير النصِّ، وضرورة الاعتماد عليه في تفسير القرآن الكريم، والكشف عن خصائصه العظيمة، وأساليبه السامقة.

الْأُولَى: إِيجَابٌ فِيهِ رَائِحَةُ النَّفْيِ

مِنَ القِيَمِ الدَّلَالِيَّةِ الْعَجِيبَةِ الْمُفَسِّرَةِ لِعِلَّةِ الْحَمْلِ النَّحْوِيِّ مَا ذكره بعض النحاة في رفع المستثنى على إبداله من الْمُوجَبِ في قوله- عَزَّ، وَجَلَّ!:﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾[1]، فقد قرأ عبدُ الله بنُ مسعودٍ وأُبَيُّ بنُ كعبٍ والأعمشُ بالرَّفْعِ في [قَلِيلٌ]، وقرأ الباقون بالنَّصب. وقراءة الرفع على الإبدال من المستثنى منه، وهو ضمير الجمع في [فَشَرِبُوا]، ويكون المستثنى واجب النصب إذا كان الكلام تاما واجبا، **وليس في الكلام هنا نفيٌ ملفوظٌ**، ولكنَّ **الإيجابَ لَمَّا كان بمعنى النفي أُعْطِيَ حُكمَه من صحةِ الإبدال**؛ اعتمادًا على قوله- عَزَّ، وَجَلَّ!- قبل ذلك:﴿ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾[2]، فهذا يدلُّ على أنَّ قوله: [فَشَرِبُوا مِنْهُ] في معنى [فلم يكونوا من أتباعه]، وهم الذين لم يشربوا منه؛ فدلَّ على أنَّ **الكلام موجَبٌ، ولكنَّ فيه رائحةَ غيرِ الإيجابِ**[3]. لا شكَّ أنَّ ذلك تحليل مُتْقَنٌ مُستنِدٌ إلى القيمة الدلالية المفسرة لِلْعِلَلِ.

قال ابن هشام:" والإبدالُ يقع بعد مَا فيه رائحةُ النفْيِ"[4]. وقال الزمخشري:" وهذا من مَيْلِهم مع المعنى والإعراض عن اللفظ جانبًا، وهو بابٌ

(١) سُورَةُ الْبَقَرَة، جُزْءٌ مِنَ الآيَة {٢٤٩}.
(٢) سُورَةُ الْبَقَرَة، جُزْءٌ مِنَ الآيَة {٢٤٩}.
(٣) انظر: حاشية الدسوقي- ج٢/ ص٣٩١.
(٤) مغني اللبيب- ص٣٦٣.

جليل من علم العربية، فلما كان معنى [فَشَرِبُوا مِنْهُ] في معنى [فَلَمْ يُطِيعُوهُ] حُمِلَ عليه، كأنَّه قيل: فَلَمْ يُطِيعُوهُ إلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ "(١).

ذكر السمين تأويلَهُ بأنَّ " هذا الكلامَ وإنْ كان موجَبًا لفظًا فهو منفيٌّ معنىً، فإنه في قوةِ: [لم يُطيعوه إلا قليلٌ منهم]؛ فلذلك جَعَلَهُ تابعًا لِمَا قَبْلَهُ في الإعراب"(٢).

بيد أنَّ أبا حيَّانَ – كالعادة في تَتَبُّعِهِ الزمخشريَّ– قد ردَّ هذا التأويلَ بالقيمة الدلالية المفسرة للعلة، بأنَّ " ما ذهب إليه الزمخشريُّ من أنَّه ارتفع مَا بعد [إلاَّ] على التأويل هنا، دليلٌ على أنَّه لم يحفظِ الاتِّباعَ بعد الْمُوجَبِ؛ فلذلك تأوَّلَهُ"(٣). وقد ذكر أبو حيان أنَّ [إلَّا] صفةٌ، فقال:" إذا تَقَدَّمَ مُوجَبٌ جاز في الذي بَعْدَ [إلَّا] وجهانِ، أحدُهما: النصب على الاستثناء، وهو الأفصح. والثاني: أن يكون ما بعد [إلَّا] تابعًا لإعراب المستثنى منه، إنْ رفعًا فَرَفْعٌ، أو نَصْبًا فَنَصْبٌ، أو جرًّا فَجَرٌّ، فتقول: قام القوم إلَّا زيدٌ، ورأيتُ القومَ إلَّا زيدًا، ومررتُ بالقومِ إلَّا زيدٍ. وسواءٌ كان ما قبل [إلَّا] مُظْهَرًا، أو مُضْمَرًا"(٤). رَدَّ أبو حيَّانَ – أيضًا– ما ذهب إليه الفرَّاءُ، وتَبِعَهُ فيه ابنُ مالك من كون [قَلِيل] مرفوعةً بالابتداء، فأنكر أبو حيان هذا الإعرابَ بأنَّ " هذه أعاريبُ مَنْ لَمْ يُمْعِنْ فِي النَّحْوِ "(٥).

إنَّ توجيهَ أبي حيَّانَ مفادُه أنَّ [إلَّا] ليستْ للاستثناء، وإنّما هي اسمٌ بمعنَى [غَيْر]، فهي صفةٌ لضمير الجمع في [فَشَرِبُوا]، ولكن نُقِلَ الإعرابُ منها لِمَا بعدَها؛ لكونها على صورة الْحَرْفِ(٦)، إلَّا أنَّ توجيه أبي حيَّانَ هذا لَمْ

(١) الكشاف–ج١/ ص٣٢٣.
(٢) الدر المصون–ج٢/ ص٥٢٨.
(٣) تفسير البحر المحيط–ج٢/ ص٢٧٥.
(٤) السابق–ج٢/ ص٢٧٥، ٢٧٦.
(٥) تفسير البحر المحيط –ج١/ ص٤٥٦.
(٦) انظر: شرح التصريح على التوضيح–ج١/ ص٥٤٠.

يسلَمْ من المؤاخذة والاعتراض بأنَّ الضمير لا يُوصف مطلقًا، وأنَّه " يُنعت بـ [إلَّا] ما ينعت بـ [غَيْر]، وذلك النكرة، والمعرفة بالألف واللَّام على غير معهودٍ"(١)، كما ذكر المبرِّدُ.

ذلك، وقد اشترط ابنُ الحاجب للوصف بـ [إلَّا] تعذُّرَ الاستثناء(٢)؛ ومن ثَمَّ يبقى للتوجيه الأوَّلِ- وهو الإبدالُ بعد **الإيجاب الذي فيه رائحةُ غيرِ الإيجاب**- وَجَاهتُه ونَفَاسةُ قِيمَتِه الدلاليةِ المفسرة لِعِلَّة الحمل، وذلك من إبداع النحو وسُمُوِّ معانيه حينما يباشرُ عملَه في النصَّ؛ فتتجلَّى جمالياتُ قِيَمِ عِلَلِهِ بِنُصُوعٍ.

الثَّانِيَةُ: تَأْكِيدُ الاتِّصَالِ الْإِسْنَادِيِّ بِالاتِّصَالِ الْإِضَافِيِّ

في قوله- تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ!:﴿وَكَفَى بِاللهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللهِ نَصِيرًا﴾(٣)، ذكر السمينُ أنَّ زيادة الباء مع الفاعل تؤدِّي إلى **مُضَاعَفَةِ مَعْنَى الْفِعْلِ**، وأورد رأيَ ابن عيسى " إنَّمَا دخلَتِ الباءُ في [كَفَى بِاللهِ]؛ لأنَّه كان يتصل اتصالَ الفاعل، وبدخولِ الباءِ اتَّصَلَ اتصالَ المضافِ واتصالَ الفاعل؛ لأن الكفايةَ منه -تعالى!- ليست كالكفايةِ من غيرِه، فَضُوعِفَ لفظُها لمضاعفةِ معناها"(٤)، ثُمَّ علَّق السمين بقوله:" ويَحْتاج إلى فِكْرٍ"(٥). قد أشار البيضاويُّ إلى ذلك في تفسيره الآيةَ الكريمة ذاتَها " فَثِقُوا عَليه، واكتَفُوا به عن غيره، والباءُ تزاد في فاعل [كفى]؛ **لِتَوْكِيدِ الاتِّصَالِ الْإِسْنَادِيِّ بِالاتِّصَالِ الْإِضَافِيِّ**"(٦)، وإلى ذلك قد أشار الكَفَويُّ كذلك (٧).

---

(١) المقتضب-ج٤/ ص٤١١.
(٢) انظر: شرح الكافية-ج٢/ ص١٢٥.
(٣) سُورَةُ النساء، جُزْءٌ مِنَ الآيَةِ {٤٥}.
(٤) الدر المصون-ج٣/ ص٥٨٧* تفسير البحر المحيط - ج٣/ ص٢٧٢.
(٥) السابق-ج٣/ ص٥٨٧ * اللباب في علوم الكتاب- ج٦/ ص١٩٣.
(٦) تفسير البيضاوي-ج٢/ ص١٩٦.
(٧) كتاب الكليات- ص٧٧٣.

أمَّا أبو السعود العماديُّ فقد ألَحَّ على هذا المعنى، وألْمَحَ إلَيْه، وأحاط به؛ إذْ " الباءُ مزيدةٌ في فاعل [كَفَى]؛ **لتأْكِيدِ الاتِّصَالِ الْإِسْنَادِيِّ بِالاتِّصَالِ الْإِضَافِيِّ**، وتكرير الفعل في الجملتين مع إظهار الجلالة في مقام الإضمار، لا سيما في الثاني؛ لتقوية استقلالها المناسب للاعتراض، وتأكيد كفايته– عزَّ، وجل!– في كلٍّ من الولاية والنصرة، والإشعار بِعِلِّيَّتِهِمَا؛ فإنَّ الألوهيةَ من موجباتِهِمَا– لا محالةَ"[1]. وأضاف ابن عاشور أنَّ " الباء الداخلة على اسم الجلالة زائدةٌ؛ لتأكيد لُصُوقِ فعلِ [كَفَى] بفاعلِه، وأصله [كَفَى اللهُ شَهِيدًا]"[2].

هذا، وإنَّ للزجاج رأيًا له وجاهتُهُ في هذا الباب، استحسنَه ابنُ هشام، إذْ رأى الزجَّاجُ في الآية:﴿ وكَفَى باللهِ وَلِيًّا ﴾، وما أشبهَهَا في القرآن أنَّ **معنى** " **الباء التوكيدُ**، والمعنَى [كفَى اللهُ]، إلاَّ أنَّ الباءَ دخَلَتْ في الفاعل؛ لأنَّ معنى الكلامِ الأمرُ، المعنى [اِكْتَفُوا بِاللهِ وَلِيًّا] "[3].

تضمينُ الفعل الماضي [كَفَى] معنى الأمر [اكْتَفِ] استحسنه– كما أشرتُ آنفًا– ابنُ هشامٍ أيَّمَا استحسانٍ بقوله:" وهو منَ الْحُسْنِ بمكانٍ، ويُصَحِّحُهُ قولُهم:[اتَّقَى اللهَ امرؤٌ فعلَ خيرًا يُثَبْ علَيْهِ]؛ أيْ: لِيتَّقِ، ولْيفعلْ، بدليل جَزْمِ [يُثَبْ]، ويُوجِبُهُ قولُهُمْ:[كَفَى بِهِنْدٍ] بترك التاء"[4]. وما ذكره ابنُ هشام والزجَّاجُ لفَتَنَا إليه سِيبَوَيْهِ في بابٍ عقَدَهُ بعنوان [هذا بابُ الحروف التي تَنَزَّلُ بمنزلة الأمر والنهي؛ لأنَّ فيها معنى الأمرِ والنهي]، وأورد من " تلك الحروف [حسبك، وكفيك، وشرعك]، وأشباهها، تقول:[حَسْبُكَ يَنَمِ النَّاسُ]، ومثل ذلك [اتَّقَي اللهَ امرُؤٌ وَفَعَلَ خيرًا يُثَبْ عَلَيْهِ]؛ لأنَّ فيه معنى [لِيَتَّقِ اللهَ امْرُؤٌ، وَلْيَفْعَلْ خَيْرًا]، وكذلك ما أشبَهَ هذا"[5].

---

(١) تفسير أبي السعود–ج٢/ ص١٨٢.
(٢) تفسير التحرير والتنوير–ج١٥/ ص٢١٤.
(٣) معاني القرآن وإعرابه–ج٢/ ص٥٧، تهذيب اللغة–ج١٠/ ص٢٠٩.
(٤) مغني اللبيب– ص١٤٤.
(٥) كتاب سِيبَوَيْهِ–ج٣/ ص١٠٠.

يعلِّقُ أبو عليٍّ الفارسيُّ:" فيدلُّكَ جزمُهم للجواب على أنَّ مثال الماضي أُرِيدَ به الأمرُ، فهذا – كما ذكرتُ لك– الاتساعُ فيه أكثر من الاتساع في إقامة مثال الماضي مقامَ المضارعِ؛ لأنَّهما يجتمعان في أنَّهما خبرانِ، والأمرُ في هذا ليس مثلَهما"(١). وأضاف أبو حيَّانَ أنَّ " وضع الماضي موضعَ الأمر في لسان العرب كثير"(٢). وأكَّدَ على ذلك المراديُّ:" إذا دلَّ على الأمر بخبرٍ بفعل ماض أو مضارع أو باسم فعل أو باسمٍ غيرِه جاز جزمُ الجوابِ اتفاقًا"(٣). وفي الحواشي الفقهيَّةِ جاء " وهذا صريحٌ في أنَّه قُصِدَ بها الإنشاءُ في مثل ذلك التركيبِ، وإنَّها خبريةٌ وضعًا"(٤).

بإعمال الْحَمْلِ عَلَى المعنى يكون إعرابُ الآية مغايرًا إعرابَها على أنَّ الباء زائدةٌ، فالباءُ مع تضمين الماضي معنى الأمر لِلتَّعْدِيَةِ، والفاعلُ ضميرٌ مستتر وجوبًا تقديره {أنت}، و[بالله] متعلق بـ [كفى]، والمعنى: اكتفِ باللهِ شهيدًا. فالحمل هنا ليس حمل صيغة على صيغة في حكمها؛ لعلة بينهما؛ لكنه حملٌ لمعنى الخبر [كفى بالله] على معنى الإنشاء [اكتفوا بالله]. والقيمة الدلالية المفسرة والمتممة هي تأكيد التعليق في اللفظ والمعنى بالاتصال الإسنادي، والاتصال الإضافي– كما قال النحاة.

هنا **يَظهر الفرقُ البيِّنُ بينَ تفسير الإعراب وتفسير المعنى**؛ إذ إنَّ تفسيرَ الإعرابِ لا بُدَّ من الاهتمام بالصناعة النحوية، وتفسير المعنى لا يكترث بذلك؛ إذ إنَّه لا يضرُّه في شيء. وإلى مثل ما سلف أشار أبو الفتح فيما عنون له:[بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى]، قال:" فإذا مَرَّ بك شيءٌ من هذا عن أصحابنا؛ فاحفظْ نفسك منه، ولا تسترسلْ إليه، فإنْ أمْكَنَكَ أنْ يكون تقديرُ الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غايةَ وراءه، وإنْ

(١) كتاب الإغفال–ج١/ ص٣٦٣.
(٢) تفسير البحر المحيط–ج٨/ ص١١٤.
(٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك–ج٣/ ص١٢٥٨.
(٤) حاشية الْجَمَلِ على شرح المنهج– ص١٨.

كان تقدير الإعراب مخالفًا لتفسير المعنى تَقَبَّلْتَ تفسيرَ المعنى على ما هو عليه، وصَحَّحْتَ طريقَ تقديرِ الإعراب؛ حتى لا يَشِذَّ شيءٌ منها عليك، وإياك أنْ تسترسل؛ فتفسدَ ما تُؤْثِرُ إصلاحَه"(١).

الثَّالِثَةُ: تَأْكِيدُ النَّفْيِ الْمَعْنَوِيّ

ظاهرُ قول الله – تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!:﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾(٢) يقتضي " أنَّه – تَعَالَى!– طلب مِنْ إبليسَ مَا منعَه مِنْ تَرْكِ السجود. وليس الأمر كذلك؛ فإنَّ **المقصودَ طلبُ ما منعَه من السجود**؛ فلهذا الإشكال حصل للمفسرين أقوالٌ"(٣)، منها قول السمين الحلبي:" فِي [لَا] هذه وَجهَانِ، أظهرُهُمَا: أنَّها زائدةٌ للتوكيد.. وقد زعم جماعةٌ أنَّ [لَا] فِي هذه الآيةِ الكريمة غيرُ زائدةٍ .. وهذا تَمحُّلُ مَنْ يتحرَّجُ من نسبة الزيادة إلى القرآن"(٤)، وقال الزجاج: فدلَّ بقوله:﴿ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ أنَّ إبليسَ أُمِرَ بالسجود مع الملائكة، ومعنى ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ إلغاءُ [لَا]، وهي مؤكِّدَةٌ لمعنَى: مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ"(٥). وقال الجويني:" وقد تكون زائدةً يستقلُّ الكلامُ دونها، والغرض تقريرُ نفيٍ اشْتَمَلَ الكلامُ عليه .. معناه:[مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ]، ولكن لَمَّا اشتمَلَ الكلام على المنع، ومقتضاه النفيُ، فكان في حكم التأكيدِ للمنعِ، حتَّى كأنَّه تكريرٌ له، ولا تُزَادُ [لَا] إلَّا لهذه الشريطةِ"(٦)، وقد رجح أبو حيَّانَ هذا المعنى، بقوله:" الظاهرُ أنّ [لَا] زائدةٌ تفيد التوكيدَ والتحقيقَ .. ويدلُّ على زيادتها

(١) الخصائص– ص٢٨٣، ٢٨٤.
(٢) سُورَةُ الْأَعْرَافِ، جُزْءٌ مِنَ الآيَةِ {١٢}.
(٣) تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان– ج٣/ ص٢٩٢.
(٤) الدر المصون– ج٥/ ص٢٦١: ٢٦٣.
(٥) معاني القرآن– ج٢/ ص٣٢٢.
(٦) البرهان في أصول الفقه– ج١/ ص١٤٢.

قولُه– تعالى!:﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ﴾[١]، وسقوطها في هذا دليلٌ على زيادتها في:﴿ أَلاَّ تَسْجُدَ﴾، والمعنى أنَّه وبَّخه، وقرَّعه على امتناعه من السجود، وإنْ كان – تَعَالَى!– عالمًا بِمَا منعَه من السجود، و[مَا] استفهاميةٌ تَدُلُّ على التوبيخ"[٢].

ذهب إلى ذلك البقاعيُّ– أيضًا– إذْ لمَّا " كانتِ العبارةُ قد صرَّحتْ بعدم سجوده؛ فكان المعنى لإبليسَ بإدخال [لَا] في قوله :﴿ أَلَّا تَسْجُدَ﴾؛ أتى بها **لتفيد التأكُّدَ بالدلالة على اللَّوْم** على الامتناع من الفعل، والإقدام على الترك"[٣]. وأكَّدَ الزركشيُّ – في موضعَينِ منْ مصنَّفه– الحكمَ بزيادتها، مبيّنًا وجهَ زيادتها في الموجب المعنى، لَمَّا توجَّهَ إليه فعلٌ منفيٌّ في المعنى؛ **فزاد [لَا] تأكيدًا للنفيِ المعنويّ الذي تضمَّنَه [مَنَعَكَ]**، بناءً على أنَّ المعنى :[مَا مَنَعَكَ السُّجُودَ]، أو [مَا مَنَعَكَ مَنَ السُّجُودِ]، فالمعنى " أنْ تَسْجُدَ؛ **فزادَ [لَا]؛ تأكيدًا للنفيِ المعنويّ الذي تضمَّنه [مَنَعَكَ]**، فكذلك تُزاد [لَا] في الْعِلْمِ الْمُوجَبِ؛ توكيدًا للنفي الذي تضمَّنه الْمُوجَبُ عليه"[٤].

إنَّ ثَمَّةَ مَنْ ردَّ القولَ بزيادتها منْ أجْلِ التوكيد؛ كابنِ العربيّ، فمن " قال: إنَّه توكيدٌ فلا معنى له هاهنا؛ لأنَّ التوكيد إنَّما يكون إذا ظهر المؤكَّدُ، كقوله:[لا واللهِ لا أقومُ]، فإذا لم يكن هناك مؤكَّدٌ فلا وجهَ للتأكيد"[٥]. وقد تبِعَه ابن عاشور في ذلك؛ إذ " في توجيه معنى التّأكيد إلى الفعل مع كونِ السّجود غيرَ واقعٍ؛ فلا ينبغي تأكيدُه خفاءً؛ لأنّ التّوكيد تحقيقُ حصولِ الفعل

(١) سُورَةُ ص~، جُزْءٌ مِنَ الآيَةِ {٧٥}، وتمامُها: !:﴿ قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾.

(٢) نظم الدرر–ج٣/ ص٢٠٥.

(٣) تفسير البحر المحيط– ج٤/ ص٢٧٣.

(٤) البرهان في علوم القرآن–ج٣/ ص٧٩، ج٤/ ص٣٥٧.

(٥) أحكام القرآن، لابن العربي–ج٤/ ص٣٩٥.

المؤكَّد؛ فلا ينبغي التّعويلُ على هذا التّأويل"[١]؛ ومن ثَمَّ راحوا يقولون بتضمين الفعل [مَنَعَكَ] معنى الفعل [دَعَاكَ] أو [مَنْ أَمَرَكَ]، أوْ [حَمَلَكَ]؛ أي " ذَكَرَ اللهُ المنعَ، وأراد الداعيَ، فكأنَّه قال:[مَا دَعَاكَ إِلَى أَلَّا تَسْجُدَ]؛ لأنَّ مخالفة أمر الله – تَعَالَى!- حالةٌ عظيمةٌ يُتَعَجَّبُ منها، ويُسألُ عن الداعي إليها"[٢]، وقيل:" معنى مَا مَنَعَكَ: [مَنْ أَمَرَكَ]"[٣].

لا جَرَمَ أنَّ **مَا عليه جمهرةُ المفسرين والنحويين هو الأَوْفَقُ وَالْأَنْسَبُ والأصوبُ، وهو زيادتُها لتوكيد المعنى وتحقيقِهِ**، والإشارة إلى الجُرمِ العظيم الذي ارتكبه إبليسُ بامتناعه عن الامتثال لأمر الله- عَزَّ، وَجَلَّ!- مستنِدِينَ إلى المعنى، وإلى آية سورة [ص]، والنازلةُ واحدةٌ في الآيتين، والمقصودُ واحدٌ؛ فهي- إذَنْ- مزيدةٌ للتّأكيد، ولا تُفِيدُ نفيًا؛ لأنَّ الحرف المزيد للتّأكيد لا يُفيد معنًى غيرَ التّأكيد، والحرفُ [لاَ] من جملة الحروف التي يؤكَّد بها الكلامُ، ولها نظائرُها من القرآن، ومن الشعر العربيّ؛ مِمَّا لا يدلُّ على نفيٍ. والتأكيد هنا قيمة دلالية مفسرة لعلة الحمل.

وأمَّا قول النحاة بالزيادة فليس مقصودُهم في مصطلحهم أنَّها حشوٌ، ووجودُها على هذا كَعَدَمِهِ، لكنَّهم يقصدون بالزائد النحويّ ما لا يَتَعَلَّقُ به حكمٌ إعرابيٌّ مع إفادته تأكيدَ المعنى وتحقيقَه، والتوكيدُ في القرآن من المعاني الرئيسة التي يقتضيها المقامُ، ويُوجِبُهَا المعنى، ولا سبيلَ إلى الاستغناء عنه؛ لذا فإنَّ التعبير بلفظ [الصِّلَة] في القرآن أَوْلى وأنسَبُ؛ درءًا للفهم الخطأ الذي قد يتبادر إلى ذهن مَنْ ليس له بأقوال النحاة دُربَةٌ ومِراسٌ، وإلى فَهْمِ مَنْ لمْ يَقِفْ على مُرَادِهِمْ ومَرَامِهِمْ بالزيادة، وقد وُفِّقَ بعضُ مفسري القرآن وشُرَّاح

(١) تفسير التحرير والتنوير- ج٨/ ص٤٠.
(٢) اللباب في علوم الكتاب-ج٩/ ص٣١* شرح التلويح على التوضيح- ج١/ ص٢٩٢.
(٣) تفسير البحر المحيط-ج٤/ ص٢٧٣

الحديث إلى ذلك، منهم ابن العربيّ(١)، والعينيُّ- كذلك- قدْ نَبَّهَ " على أنَّ كلمة [لَا] صلةٌ"(٢). وقال القِمِّي النَّيْسَابُوريُّ:" الأشهرُ أنَّ [لَا] صلةٌ"(٣).

الرَّابِعَةُ: التَّبَادُرُ إِلَى الذِّهْنِ، والْخُطُورُ بِالْبَالِ

إنَّ ذِكْرَ اللفظ قد يستدعي ضدَّه في الذهن، ممَّا يَحْمِلُ على التسويةِ بينهما، أو التشريكِ في الحكم، فمن لطائف اللغة أنَّ الشيءَ " قد يُحمل على ضدِّهِ وَنَقِيضِهِ، كما يُحمل على نَظِيرِهِ وَرَسِيلِهِ"(٤)؛ لحصول أدنى تناسبٍ بينهما، وهو ممَّا استثمره النحاة في أقيستهم، وضبط قواعدهم، وطرائق تصرُّفِهم. ولا غرْوَ في ذلك؛ فهو أسلوبٌ فذٌّ، عليْهِ دَأَبَ القرآنُ؛ فيأتي بالشيء وضدِّه؛ حتى يتأكَّدَ الحكمُ، ويَسْتَبِينَ، فما قولُ اللهِ- تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!:﴿ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾(٥) إلَّا تأكيدٌ لمضمونِ قولِهِ- تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾(٦)؛ لأنَّ الأمر بالشيءِ يتضمَّنُ النهيَ عن ضدِّهِ. فالاهتمام بحكم الضدِّ يقتضي النهيَ عنه بخصوصِه؛ ومِنْ ثَمَّ قد خرَّج النحاة ووجَّهوا جمعَ [عِجَاف] على غير قياسٍ في قوله الله- تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!: ﴿يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ﴾(٧)؛ فقياسُه [عُجْف]، كخضراءَ وخُضْرٍ؛ حَمْلًا على نقيضه [سِمَانٍ]؛ إذ كان العربُ " يُجرون الشيءَ مُجرى الخلافِ، كما يُجرونَه مُجرى المِثْلِ والنظير"(٨)؛ لِمَا في المخالفة أو الضِّدِّيَّةِ من علاقة رُبَّمَا

(١) انظر: أحكام القرآن، لابن العربي-ج٤/ ص٣٩٥.
(٢) عمدة القاري- ج١٥/ ص٢٠٥.
(٣) تفسير غرائب القرآن، ورغائب الفرقان- ج٣/ ص٢٩٢.
(٤) درة الغواص في أوهام الخواص- ص١٣٣.
(٥) سُورَةُ الْمَائِدَة، جُزْءٌ مِنَ الآيَةِ {٢}.
(٦) سُورَةُ الْمَائِدَة، جُزْءٌ مِنَ الآيَةِ {٢}.
(٧) سُورَةُ يُوسُف، جُزْءٌ مِنَ الآيَةِ {٤٣}.
(٨) المسائل الشيرازيات- ج١/ ص٢٦٠.

تكون أقربَ إلى الذهن من أيَّةِ علاقةٍ أخرى؛ حيث إنه إذا ذُكِرَ الشيءُ وضدُّه ازداد المعنى وضوحًا؛ فَبِضِدِّها تَتَبَيَّنُ الأشياءُ وتَتَمَيَّزُ.

قد أخذ النحاة بالنقيض، وسوَّغوا به المسائل النحوية والصرفية وتعليلَها، وأجْرَوْا عليه كثيرًا من الأحكام، فقد نقل السيوطيُّ عن الدِّينَوَرِيِّ أنَّه قسَّم الْعِلَلَ النحوية إلى أربعٍ وعشرينَ عِلَّةً، وجعل من أقسامها النقيضَ. وأفرد ابن هشام بابًا لقياس الحمل على النقيض، وجمع له ثلاثَ عشرةَ مسألةً، نقلها السيوطي عنه في الأشباه والنظائر.

ذكر بعض النحاة قيمة دلالية مفسرة ومتمِّمَةً لعلة الحملِ على النقيض **بِخُطُورِهِ بِالْبَالِ، وتبادُرِهِ إلى الذِّهْنِ**، فقد صحَّح السكاكيُّ [الْمَوَتَان] مع وجود مقتضى الإعلال؛ حملاً على ضدِّه [الْحَيَوَان]؛ لأنَّ باب [فَعَلَان] للتقلُّب والتَّحرُّكِ، مشيرًا إلى أنَّ الحمل على النقيض " بابٌ واسعٌ، وله مناسبةٌ، وهي أنَّ النقيضين- غالبا- يتلازمانِ في الخطورِ بالبَالِ، والشاهد له تَلَازُمُ الوِجْدَانِ"(١)؛ أي أنَّ النقيض يُحملُ على النقيض؛ من أجل " تلازمِهما -غالبا- في الخطور بالبال، كما يُحمل النظيرُ على النظيرِ؛ لتشارُكِهِمَا في أمرٍ معتبَرٍ في حكمهما"(٢)؛ ولهذا الجامعِ المشترَكِ بين النقيضين قد صحَّ " تنزيلُهُما منزلةَ المِثْلَيْنِ؛ فيُحمل أحدُهما على الآخر في شيء من أحكامه، كما يُحْمَلُ على نظيرِه"(٣)، وما ذلك إلَّا لِكَوْنِ النقيض يَزِيدُ نقيضَه في المعنى وضوحًا وبيانًا؛ لِمَا بينَهما من تَدَاعٍ وانسجَامٍ ومناسبةٍ"(٤). فالتبادر إلى الذهن، وخطوره بالبال – إذن- قيمة دلالية كبرى، تستدعى الأضداد اللغوية؛ وهي تفسير استعمال لعلة الحمل على النقيض، وهي من فرائد العربية وخرائدها في انضباط قواعدها، وجمالِ عِلَلِها.

---

(١) مِفْتَاحُ العُلُومِ- ص١٧.
(٢) ظَاهِرَةُ قِيَاسِ الْحَمْلِ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بَيْنَ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ الْقُدَامَى وَالْمُحْدَثِينَ- ص ٣٤٣.
(٣) السابق- ص٣٤٣.
(٤) الْحَمْلُ عَلَى النَّقِيضِ فِي الاسْتِعْمَالِ الْعَرَبِيِّ- ص٣٣٦.

الخَامِسَةُ: التَّطَيُّرُ وَالْفَأْلُ

من القيم الدلالية المفسرة لِعِلَّةِ وصف الشيء بنقيضِه وحمْلِهِ عليه عند العرب **التَّطَيُّرُ وَالْفَأْلُ**، فَمِنْ سُننِهم المشهورة تسميةُ المتضادَّيْنِ باسمٍ واحدٍ، ومنه قولهم لِلْمَلْدُوغِ:[السَّلِيم]، ولِلْحبشِيِّ:[أَبو الْبَيْضَاءِ]، ولِلْفَلَاةِ الْمُهلِكَةِ:[مَفَازَة]، ولِلْأَعْمَى:[أَبو الْبَصِيرِ]، ولِلْأَبْيَضِ:[أَبُو الْجَوْنِ]، ولِلْغُرَابِ:[الْأَعْمَى]؛ لِحِدَّةِ بصَرِهِ(١)؛ **فهم يصفونَ " الشيءَ بضدِّه؛ لِلتَّطَيُّرِ وَالْفَأْلِ**"(٢). وإذا كان ما سلف يُعَدُّ مستوًى من اللغة المجازية للمفردات، ومن قضايا المشترك والأضداد في اللغة؛ فإن مفسري القرآن ومعربيه جعلوا منه قولَه – تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!:﴿ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾(٣)، قال ابن عباس– رَضِيَ اللهُ عَنْهَا!:" أَرَادُوا السَّفِيهَ الْغَاوِيَ"(٤)؛ ومن ثَمَّ تكون دلالة الفأل والتطير – هنا– قيمة دلالية سياقية مفسرة ومتممة لعلة حمل النقيض على النقيض.

أكتفي بما سلف من نماذجَ دالَّةٍ على ما سواها من أهمية قِيَمٍ معنويةٍ مفسِّرَةٍ لِعِلَّةِ الْحَمْلِ النحويِّ بأنواعه المتباينة في بيان المعنى وإيضاحه واستجلائه وتقريبه إلى الأفهام والألباب، دونما عنتٍ أو كدٍّ تعلَّل به من ثَارُوا على النحو والنحاة قديمًا وحديثًا.

(١) في العامّيَّة المصريَّة يقولون للأقرع:[شَعْرَاوِيّ]، ولِلذي عنده المرض الخبيث:[فلانٌ عنده بسم الله الرحمن الرحيم]؛ تفاؤلًا، واستبشَارًا.

(٢) الكشف والبيان، الثعلبي {ت٤٣٧هـ}–ج٥/ ص١٨٦.

(٣) سُورَةُ هُود، جُزْءٌ مِنَ الآيَةِ {٨٧}.

(٤) تفسير البغوي–ج٢/ ص٣٩٨.

الْمَبْحَثُ الثَّانِي

القِيمَةُ الدَّلَالِيَّةُ الشَّكْلِيَّةُ الْمُفَسِّرَةُ لِعِلَّةِ الْحَمْلِ النَّحْوِيِّ

بوصفي القِيمَةَ الدَّلَالِيَّةَ الْمُفَسِّرَةَ لِعِلَّةِ الْحَمْلِ النَّحْوِيِّ هنا بالشكليَّةِ لستُ أقلِّلُ من قيمتها، وإنَّما هو من قبيل القسمة العقلية التي تتمايز بها الأمورُ وتَسْتَبِينُ بها الأشياءُ، وهنا أسوق نماذجَ دالَّةً على ما سواها على النحو الآتي:

الأُولَى: التَّوَسُّعُ عِنْدَ أَمْنِ اللَّبْسِ

إنّ اتساع الكلام وسعتَه هو التخطّي والتجاوزُ لكلِّ ما هو ضابطٌ، أو أصلٌ، أو قاعدةٌ، وقد يرادفُه الانزياحُ، والاتساعُ دالٌّ على كلِّ صنوفِ التغيير في أصل التعبير من حذفٍ وزيادةٍ، وتقديم وتأخيرٍ، وحملٍ على المعنى، قال ابن جني:" وكيف تصرَّفتِ الحالُ فالاتساع فاشٍ في جميع أجناسِ شجاعة العربية"(١)؛ وذلك لأنَّ من شأن العرب التوسعَ في كلِّ شيءٍ، فما يأتي على خلاف الأصل قيل فيه: هو [على سَعَةِ الكَلَامِ]، أو لِاتِّساعِهِمْ فيه.

ذلك، وقد أحصيتُ من كتاب سِيبَوَيْهِ واحدًا وعشرين موضعًا(٢)، ذكر فيها مبدأ [سَعَةِ الكَلَامِ]؛ مِمَّا يدُلُّ على أنَّ لِسَعَةِ الكَلَامِ وإيجازِه أثرًا بارزًا مُهِمًّا في التحليل النحويّ الدلاليّ، ومن ذلك " أنْ يقول: كمْ ضُرِبَ به؟ فتقول: ضُرِبَ به ضربتَان، وضُرِبَ به ضَرْبٌ كثيرٌ. وممَّا جاء على اتّساع الكلام والاختصارِ قوله – تَعَالَى جَدُّهُ!:﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾(٣)، إنَّما يُرِيدُ أهلَ القريةِ؛ فاختصَرَ، وعَمِلَ الفعلُ في [القرية]، كما كان عاملًا في [الأَهْل] لو كان هاهنا، ومثله:﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾(٤)،

---

(١) الخصائص– ج٢/ ص٤٤٧.

(٢) تلك مواضعه: جـ ١/١٦٠، ١٧٦، ١٧٧، ١٨١، ٢١٢، ٢١٦، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٩، ٢٦٥، ٢٩٢، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٦٣، ٣٩٠، ٤٠٣* جـــ٢/ ص٥١* جـــــ٣/ ص٢٦٩.

(٣) سُورَةُ يُوسُفَ، جُزْءٌ مِنَ الآيَةِ {٨٢}.

(٤) سُورَةُ سَبَأ، جُزْءٌ مِنَ الآيَةِ {٣٣}.

وإنَّما المعنى { بَلْ مَكْرُكُم فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ}. وقال –عَزَّ، وَجَلَّ!:﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ﴾(١)، وإنّما هو {ولكنَّ البِرَّ برُّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ}، **ومثلُه في الاتِّسَاعِ** قَوْلُه –عزّ وجلّ!:﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لا يَسمَعُ إلاَّ دُعَاءً ونِدَاءً﴾(٢)، فلم يُشَبَّهُوا بمَا يَنْعِقُ، وإنَّمَا شُبِّهُوا بالمنعوقِ به، وإنَّما المعنى { مَثَلُكم ومَثَلُ الذين كفروا كمثل الناعِق والمنعوقِ به الذى لا يَسْمَعُ}، ولكنَّه **جَاءَ عَلَى سَعَةِ الْكَلَامِ. والإيجازُ لعلم المخاطَبِ بِالْمَعْنَى**"(٣).

وأمنُ اللَّبْسِ هنا شريطةٌ مهمةٌ لِاتِّسَاعِ الكلام واختصاره، وهو ما نصَّ عليه سِيبَوَيْهِ في النصِّ السالف بقوله:{ **جَاءَ عَلَى سَعَةِ الْكَلَامِ. والإيجازُ لعلم المخاطَبِ بِالْمَعْنَى**}.

وقال صاحب الكتاب:" ومن هذا الباب قوله: مَا أبالي أزيدًا لَقِيتُ أمْ عَمْرًا؟ وسواءٌ عليَّ أبِشْرًا كَلَّمْتُ أمْ زيدًا؟، كما تقول: ما أبالي أيَّهُما لقِيتُ، وإنَّمَا جاز حرفُ الاستفهام هاهنا؛ لأنك سَوَّيْتَ الأَمْرَيْنِ عليك، كما استَوَيَا حين قلت: أزيدٌ عندك أمْ عمرٌو؟ فجرى هذا على حرف الاستفهام، كما جرى على حرف النِّدَاء قولهم: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أيَّتُهَا الْعَصَابَةُ"(٤). يعني أنَّ هذا قد جرى على صورة استفهام، ولا استفهام، كما أنَّ قولهم:{ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أيَّتُهَا الْعَصَابَةُ} قد " جَرَى على صورة النِّدَاءِ، ولا نِدَاءَ"(٥)، بتعبير الفخر الرازي. وقال الأصبهاني:" اللَّفْظُ على النداء، والمعنى على غيرِ النداء، إنَّما هو الاختصاصُ"(٦).

(١) سُورَةُ الْبَقَرَة، جُزْءٌ مِنَ الآيَةِ {١٧٧}.
(٢) سُورَةُ الْبَقَرَة، جُزْءٌ مِنَ الآيَةِ {١٧١}.
(٣) كتاب سِيبَوَيْهِ–ج١/ ص٢١٢.
(٤) السابق– ج٣/ ص١٧٠.
(٥) مفاتيح الغيب–ج٢/ ص٣٩.
(٦) إعراب القرآن–ج٢/ ص٢٦٨.

من ذلك الاستفهام في التعليق، قال أبو حَيَّانَ:" ونظير ذلك قول العرب:{ عَرَفْتُ زيدًا أبُو مَنْ هُوَ}، على أحد الأوجه؛ فالجملة من قولك:{ أبُو مَنْ هُوَ } في موضع البدل من قوله { زيدا } مفعول { عَرَفْتُ}، وهو على حذف مضاف، التقدير: عَرَفْتُ قصةَ زيدٍ أبو مَنْ. **وليس الاستفهام في باب التعليق مرادًا به معناه،** بل هذا من المواضع التي جرتْ في لسان العرب مُغَلَّبًا عليها أحكامَ اللفظِ دونَ الْمَعْنَى، ونظيرُ ذلك [أيُّ] في باب الاختصاص، في نحو قولهم:{ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أيَّتُهَا الْعَصَابَةُ }؛ غَلَبَ عليها أكثرُ أحكام النداء، وليس المعنى على النداء، وقد تقدَّم من قولنا:{ إنَّ كلام العرب على ثلاثة أقسام}: قسمٍ يكون فيه اللفظ مطابقًا للمعنى، وهو أكثرُ كلام العرب. وقسمٍ يغلب فيه أحكامُ اللفظ، كهذا الاستفهام الواقع في التعليق، والواقع في التسوية. وقسمٍ يغلب فيه أحكامُ المعنى نحو: أقائم الزيدان"(١).

هذا النحو كثيرٌ جدًّا، ألا ترى أنَّ سِيبَوَيْهِ قال في قولهم:{ ألستَ أتيتَنَا فتحدِّثَنَا}؛ بالرفع والنصب، فحمل مرَّةً على اللفظ، وأجاز النصب، وعلى المعنى فمنع النصب؛ إذ معناه الإثبات؛ ولهذا جاء قوله- تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ!: ﴿أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ﴾(٢)، بخلاف قوله- عَزَّ، وَجَلَّ!:﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾(٣)، فجاء الاختلافُ في الآيتين؛ كما جاء الرفع والنصب في المسألة؛ فَحُمِلَ مَرَّةً على الإثبات، وأخرى على النفي.

من ذلك قوله- تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ!:﴿ يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ﴾(٤)؛ حيثُ إنَّ اللفظ لفظُ النداء، والمعنى على غيرِهِ. ومثله قولهم:{ لَا أَدْرِي أَقَامَ أَمْ قَعَدَ؟}؛ ألَا ترى أنَّ اللفظ على الاستفهام، والمعنى على غيره. وكذلك قولهم:{ حسبك}؛ اللفظ لفظُ الابتداء، والمعنى على غيره. وكذلك قولهم:{ اتَّقَى اللهَ امرؤٌ فعلَ

(١) تفسير البحر المحيط-ج٢/ ص٣٠٦.
(٢) سُورَةُ هُود، جُزْءٌ مِنَ الآيَةِ {٧٨}.
(٣) سُورَةُ الْأَعْرَاف، جُزْءٌ مِنَ الآيَةِ {١٧٢}.
(٤) سُورَةُ يَس، جُزْءٌ مِنَ الآيَةِ {٣٠}.

خيرًا يُثَبْ عليْهِ }؛ اللفظُ لفظُ الخبرِ، والمعنى معنى الدعاء. وكذلك قوله- عَزَّ، وَجَلَّ!:﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾(١)، ومنه " قولك :{ يَعْلَمُ اللهُ لَأَقُومَنَّ }؛ اللفظ لفظ:{ يَذْهَبُ زَيْدٌ}، والمعنى الْقَسَمُ"(٢). وكذلك قولهم:" أَلَا رجلٌ ظريفٌ! فاللفظ لفظُ الخبرِ، والمعنى معنى التمنِّي، وليس هذا بسائغٍ؛ لأنَّ الكلام قد دخله ما منع هذا المعنى، ألا ترى أنَّ هذا ارتفع بالابتداء، وقد دخل الكلام من المعنى ما أزال معنى الابتداء؛ ألا ترى أنَّ معنى الطلب قد أزال معنى الابتداء؛ من حيث جرى مجرى [اللَّهُمَّ غلامًا]؛ أي هبْ لي! وكذلك قولك: ألا رجل؟ بمنزلة قوله: هبْ لي؛ وألا آخذ؛ وألا أعطي؟ ونحو ذلك فإذا دخل هذا المعنى أزال معنى الابتداء؛ وإذا زال معناه لم يجز ارتفاعُه بالابتداء؛ لمعاقبة هذا المعنى له"(٣).

يُقَرِّرُ السيوطيُّ أنَّ " حكم { أيّ } في هذا الباب حكمُها في باب النداء؛ من بنائها على الضمِّ محكومًا على موضعها بالنَّصْبِ، ووصفها باسم الجنس ملتزمًا فيه الرفعُ، واستثنى ابنُ مالك في [التسهيل] دخولَ حرف النداء؛ فإنَّه لا يدخل عليها هنا؛ لأنَّ المرادَ بها المتكلِّمُ، والمتكَلِّمُ لا يُنَادِي نفسَه"(٤). واستثناء ابن مالك الذي أشار إليه السيوطي نصُّهُ:" إذا قصد المتكلم بعد ضمير يخُصُّه أو يشارك فيه تأكيد الاختصاص، أَوْلَاهُ { أَيًّا}؛ يعطيها مالها في النداء، إلَّا حَرْفَهُ"(٥). ويفنِّدُ السيوطي رأيَ الأخفش بقوله:" وزعم الأخفش أنَّها منادًى؛ لأنَّها في غير الشرط والاستفهام لا تكون إلَّا على النِّدَاءِ. قال: ولا يُنْكَرُ أنْ يُنَادِيَ الإنسانُ نفسَه، ألا ترى أنَّ عُمَرَ قال:{ كلُّ النَّاس أفقهُ

(١) سُورَةُ مَرْيَم، جُزْءٌ مِنَ الآيَةِ {٧٥}.
(٢) المقتضب-ج٣/ ص٢٧٣.
(٣) مؤلفات السَّعْدي- ص١٤٠.
(٤) همع الهوامع- ج٢/ ص٢٨، ٢٩.
(٥) شرح التسهيل- ج٣/ ص٤٣٤.

منك يا عمرُ}. قال: وهذا أَوْلَى من أنْ تَخْرُجَ { أيّ } عن بابها. وَرُدَّ بأن بقيةَ الباب لا يُمكن فيه تقديرُ الحرف نحو:{نحن العرب }، و{ بك الله }"(١).

ذلك، ويذهب السيرافيُّ إلى أنَّ { أيًّا } هنا في الاختصاص معرفةٌ معربةٌ، لا مبنيةٌ، وأنَّها تحتمل وجهيْنِ اثنين، أحدَهما: أنْ تكون خبرًا لمبتدأ محذوف، تقديره: أنا أفعل كذا هو أيها الرجلُ؛ أي المخصوص به. ثانيَهما: مبتدأٌ، والخبر محذوفٌ، تقديره: أيها الرجلُ المخصوصُ أنا المذكورُ"(٢).

هذا، ويَعِنُّ هنا سؤالٌ مَفَادُهُ: **مَا الْقِيمَةُ الدلالية من وراءِ مجي الكلام على صورةٍ هي لغيره؟** يجيبنا ابن مالك – رحمه الله!– بقوله:" **قد يُجَاءُ بكلامٍ عَلَى صورةٍ هي لغيره توسُّعًا عند أمن اللبس**؛ فمن ذلك ورود الاختصاص بصورة النداء، كقولهم: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيَّتُهَا الْعَصَابَةُ"(٣).

هذه القيمَةُ الدلالية – كما سلف– قيمةٌ رَحْبةٌ فِضْفَاضَةٌ، تشمل الحَمْلَ وغيرَه، وهي مظهرٌ من مظاهر العربية وتجاسرِها، كما ألمح إلى ذلك أبو الفتح ابن جِنِّيْ.

الثَّانِيَةُ: الْمُضَارَعَةُ اللَّفْظِيَّةُ

لا تُستفاد المضارعةُ من مجرَّد الحمل على المعنى أو من مجرَّد الحمل على اللفظ؛ إذ يُحْمَلُ على اللفظ، واللفظان– في حال انفرادِهما– متباينانِ بنيةً ووظيفةً. وقد يُحْمَلُ على المعنى، ومعنى اللفظين في نفسَيْهِمَا متباينانِ معنًى. وقد يُحْمَلُ– في سياقٍ واحدٍ– على اللفظ، ثُمَّ يَتْبَعُهُ الحملُ على المعنى، دون أدنى مشابهةٍ.

أمَّا القيمةُ الدلالية المفسرة المقصودة لِعِلَّةِ الحملِ هنا فهي **الْمُضَارَعَةُ اللَّفْظِيَّةُ** التي تُفْضِي إلى التشابه المعنوي، فقد ثبت أنَّ النحويين يُجيزون دخولَ لام الابتداء بعد [إنَّ] التي بمعنى [نَعَمْ]؛ وذلك لأنَّ [إنَّ] تُضارع

(١) همع الهوامع– ج٢/ ص٢٩.
(٢) انظر: شرح كتاب سِيبَوَيْهِ– ج٨/ ص٤١.
(٣) شرح الكافية الشافية– ج٢/ ص٦٣٨.

في اللفظ [إنَّ] المؤكِّدَةَ، وفي المعنى كذلك؛ لكون [نَعَمْ] إيجابا واعترافا، و [إنَّ] تحقيقٌ وإثباتٌ؛ فمن أجل تضارعهما – أيضًا– في المعنى حُمِلَتْ [إنَّ] على [نعمْ].

ودخول لام الابتداء بعد [إنَّ] التي بمعنى [نَعَمْ]؛ لِشَبَهِهَا في اللفظ [إنَّ] المؤكِّدَةِ، قاله بعضُهم في قوله– تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ!:﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾(١) تلك قراءةُ حفصٍ عن عاصمٍ. وأمَّا نافعٌ، وابنُ عامرٍ، وحمزةُ، والكسائيُّ، وعاصمٌ برواية شُعْبَةَ فقد قرأوا:﴿إِنَّ هَذَانِ﴾؛ بتشديد النُّونَيْنِ في [إنَّ]، وألف خفيفة النون في [هَذَانِ]. وثَمَّةَ مَنْ ترك هذه القراءة إلى وجوهٍ أُخَرَ، منها(٢):

الأول: قرأ أبو عمرو وعيسى بْنُ عُمَرَ:﴿إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ﴾، قالوا: هي قراءةُ عثمانَ، وعائشةَ، وابنِ الزبيرِ، وسعيدِ بن جبيرٍ، والحسنِ – رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ!– واحتجَّ أبو عمرو وعيسى على ذلك بما رَوَى هشامُ بنُ عروةَ عن أبيه عن عائشةَ – رضيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهَا!– أنها سُئِلَتْ عن قوله:﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾، وعن قوله:﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى﴾(٣)، وعن قوله:﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ﴾، إلَى قَوْلُهُ: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾(٤)، فقالت:" يا ابن أخي هذا خطأٌ منَ الكاتبِ"(٥). ورُوِيَ عن عثمانَ– رَضِيَ اللهُ عَنْهُ!– أَنَّهُ نَظَرَ في المصحفِ، فقال: " أرى فيه لَحْنًا، وَسَتُقَيمُهُ العربُ بألسنتِها"(٦)، وعن أبي عمرو أنَّه قال:" إنِّي لأستحي أنْ أقرأ :﴿إِنْ هّذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾"(٧).

---

(١) سُورَةُ طَه، جُزْءٌ مِنَ الآيَةِ {٦٣}.
(٢) انظر هذه الوجوه في: السبعة في القراءات– ص٤١٩.
(٣) سُورَةُ الْمَائِدَة، جُزْءٌ مِنَ الآيَةِ {٦٩}.
(٤) سُورَةُ النِّسَاء، جُزْءٌ مِنَ الآيَةِ {١٦٢}.
(٥) التفسير الكبير–ج٢٢/ ص٦٥.
(٦) اللباب في علوم الكتاب–ج١٣/ ص٣٠١.
(٧) السابق–ج١٣/ ص٣٠٢.

ثانيها: قرأ ابنُ كثيرٍ:﴿إِنْ هَذَانِّ﴾؛ بتخفيف [إِنْ]، وتشديد نون [هَذَانِّ].

وفي القول الأول قال **الفخرُ الرازيُّ** كلامًا أنقُله مكتملًا لنفاستِه:" أمَّا الطعنُ في القراءة المشهورة فهو أسوأُ مِمَّا تقدَّم من وجوهٍ؛ **أحدها:** أنَّه لمَّا كان نقلُ هذه القراءة في الشهرة كنقل جميع القرآن، فلو حكمنا ببطلانها جاز مِثْلُهُ في جميع القرآن، وذلك يُفْضِي إلى القدح في التواتر، وإلى القدح في كلِّ القرآن، وأنَّه باطلٌ، وإذا ثبت ذلك امتنع صيرورتُهُ مُعَارَضًا بخبر الواحد المنقول عن بعض الصحابة. **وثانيها:** أنَّ المسلمين أجمعوا على أنَّ ما بين الدِّفَّتَيْنِ كلامُ الله – تَعَالَى!– وكلام الله –تَعَالَى!– لا يجوز أنْ يكون لحنًا وغلطًا؛ فثبت فسادُ مَا نُقِلَ عن عثمانَ وعائشةَ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا– أنَّ فيه لحنًا وغلطًا. **وثالثها:** قال ابن الأنباري: إنَّ الصحابة هم الأئمةُ والقدوة؛ فلو وجدوا في المصحف لحنًا لَمَا فَوَّضُوا إصلاحَه إلى غيرِهم مِنْ بعدِهم، مع تحذيرهم من الابتداع، وترغيبهم في الاتِّبَاع، حتَّى قال بعضهم: اتَّبِعُوا، ولا تَبْتَدِعُوا؛ فقد كُفِيتُمْ. فثبت أنَّه لا بُدَّ من تصحيح القراءة المشهورة. واختلف النحويون فيه، وذكروا وجوهًا؛ الوجه الأول وهو الأقوى: أنَّ هذه لغةٌ لبعض العرب. وقال بعضهم: هي لغةُ بلحارثِ بن كعب. والزجاج نسبَها إلى كنانةَ. وقطرب نسبها إلى بلحارث بن كعب ومراد وخثعم وبعض بني عُذْرَةَ. ونسبها ابنُ جِنِّيْ إلى بعض بني ربيعةَ"(١).

أورد ابن خَالَوَيْهِ رأيًا للمبرِّدِ غيرَ مذكورٍ في مقتضبِه(٢)، يَقضي فيه بأنَّ "أَوْلَى الأمورِ بـ [إِنَّ] المشدَّدة هاهنا بمعنى [نَعَمْ] "(٣)، فاعتُرِضَ على المبرِّدِ بأنَّ اللامَ لا تدخل على خبرها إذا كانت بمعنى [نَعَمْ]، فكان جوابُه:" إنَّمَا دخلتِ اللامُ على اللفظ، لا على المعنى"(٤).

(١) التفسير الكبير–ج٢٢/ ص٦٥.
(٢) المقتضب–ج٢/ ص٣٦٤.
(٣) الحجة في القراءات السبع– ص٢٤٣.
(٤) السابق– ص٢٤٣.

هذا الجواب هو أقربُ الأجوبة إلى الصواب، فالشَّبَهُ اللفظيُّ أو الْمُضَارَعَةُ اللَّفْظِيَّةُ هي القيمة الشكلية المفسرة أو المتممة لِعلَّةِ الْحَمْلِ هنا، **ولو تأمَّلْنَا الشَّبَهَ اللفظيَّ، وتدبَّرْنَاه لَمَا وَجَدْنَاهُ عاريًا من اشتمال المعنى عليه**. قد قال بالقيمةِ ذاتِها ابنُ هشام؛ بأنَّ اللَّامَ " دخلتْ بعد [إنَّ] هذه؛ لشبهها بـ [إنَّ] المؤكِّدَةِ لفظًا"(١).

يُعَزِّزُ هذا الرأيَ السالفَ مَا ورد في القريض، قال ابنُ قيسِ الرُّقَيَّاتِ [مجزوء الكامل]:

ويَقُلْنَ: شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وَقَدْ كَبِرْتَ، فَقُلْتُ: إنَّهْ(٢)

أيْ " إنَّه قد كان كمَا تَقُلْنَ. والاختصار في كلام العرب كثيرٌ لا يُحصى، وهو عندنا أعربُ الكلام وأفصحُه"(٣)، فقد استعمل [إنَّ] في قوله:[إنَّهْ] بمعنى " نعمْ، وأَجَلْ"(٤)، والهاء هاءُ السكتِ، وإنَّمَا " احتاج إليها في الوقف؛ لأنه لا يستطيع أنْ يُحرِّكَ مَا يَسْكُتُ عِنْدَهُ"(٥). ذلك كقول الأعرابيِّ عبدِ اللهِ بن الزَّبيرِ الأسديِّ لعبدِ اللهِ بن الزبيرِ بن الْعَوَّامِ؛ إذ جاءه مستجدِيًا، فَلَمْ يُعْطِهِ، فقال الأعرابيُّ:" لعنَ اللهُ ناقةً حملتْنِي إليك! فقال ابنُ الزُّبير: إنَّ، وراكبَها"، فكان جواب ابنِ العوَّام– رَضِيَ اللهُ عَنْهُ!– هنا "معناهُ: أَجَلْ"(٦). وفي المسألة أقوالٌ مقبولةٌ، وأخرى منكورةٌ، إلَّا أنَّ **القيمة الدلالية الشكلية المفسرة لِعِلَّةِ الْحَمْلِ هاهنا هي المضارعةُ اللفظيَّةُ التي لا تخلو أَلْبَتَّةَ من الشَّبَهِ المعنويِّ.**

(١) مغني اللبيب– ص٥٧.
(٢) كتاب سِيبَوَيْهِ–ج٣/ ص١٥١.
(٣) غريب الحديث، لابن سلام–ج٢/ ص٢٧٢.
(٤) الجمل في النحو– ص١٥٨.
(٥) كتاب سِيبَوَيْهِ–ج٤/ ص١٦٢.
(٦) حروف المعاني، للزجاجي– ص٥٦.

الثَّالِثَةُ: التَّلاصُقُ

في قوله – عَزَّ، وَجَلَّ!:﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾[١] قرأ ابنُ كثيرٍ، وابنُ عامرٍ، وحفصٌ عن عاصمٍ ﴿ لَمْ تَكُنْ﴾ بالتَّاء، و﴿ فِتْنَتُهُمْ ﴾ بالرفع. وقرأ نافعٌ وأبو عمرٍو ﴿ لَمْ تَكُنْ﴾ بالتَّاء، و﴿فِتْنَتَهُمْ﴾ نصبًا، وقرأ حمزةُ والكَسَائِيُّ﴿ لَمْ يَكُنْ﴾ باليَاء، و﴿ فِتْنَتَهُمْ ﴾ نصبًا[٢].

يقول مَكِّيٌّ:" مَنْ قَرَأَ [تَكُنْ] بالتاء أَنَّثَ لتأنيث لفظ [الفتنة]، وجعل [الفتنة] اسم كان، و [أَنْ قَالُوا] خبرَ كانَ. وَمَنْ قَرَأَ [يَكُنْ] بالياء، ونصب [الفتنة] جعلها خبرَ كانَ، و [أَنْ قَالُوا] اسمَ كانَ. وَمَنْ قَرَأَ [تَكُنْ] بالتاء، ونصب [الفتنة] جعلها خبرَ كانَ، **وأنث [تَكُنْ] على المعنى**؛ لأنَّ (أَنْ ومَا بعدها) هو الفتنةُ في المعنى؛ لأنَّ اسمَ كانَ هو الخبرُ في المعنى؛ إذ هي داخلة على الابتداء والخبر، وجعلُ [أَنْ] اسمَ كانَ هو الاختيارُ عند أهل النظر؛ لأنَّها لا تكون إلَّا معرفةً، لأنَّها لا تُوصَفُ؛ فَأَشْبَهَتِ المضمرَ، والمضمرُ أعرفُ المعارف؛ فكان الأعرفُ اسمَ كَانَ أَوْلَى مِمَّا هو دونَه في التعريف؛ إذ الفتنةُ إنَّما تَعَرَّفَتْ بإضافتها إلى الْمُضْمَرِ، فهي دُونَ تَعْرِيفِ [أَنْ] بكثيرٍ. وَمَنْ قَرَأَ [يَكُنْ] بالياء، ورفع [الفتنة] ذَكَّرَ؛ لأن تأنيث [الفتنة] غيرُ حقيقيٍّ؛ ولأن [الفتنة] يُرَادُ بها المعذرةُ، والمعذرةُ والعذرُ سواءٌ؛ **فحمَلَهُ على المعنى فذكَّرَهُ**؛ لأنَّ [الفتنة] هي القولُ في المعنى؛ فَذَكَّرَ حَمْلًا على المعنى"[٣]. أما السمينُ فقال:" إذا أُخبرَ عن الشيء بمؤنَّثٍ اكتسب تأنيثًا؛ فعُومِلَ معاملتَه"[٤].

لابن زنجلةَ **تعليلٌ لطيفٌ** إذ قال:" قرأ نافع وأبو عمرو وأبو بكر [ثُمَّ لَمْ تَكُنْ] بالتاء، و [فتنتهم] نصب؛ جعلوا [الفتنة] خبرًا، والاسم [إِلَّا أَنْ

(١) سُورَةُ الْأَنْعَام، الآيَةُ {٢٣}.
(٢) السبعة في القراءات– ص٢٥٤، ٢٥٥.
(٣) مشكل إعراب القرآن–ج١/ ص ٢٤٨.
(٤) الدُّرُّ المصون– ج٤/ ص ٥٧٣.

قَالُوا]. وتقدير الكلام: ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُم إِلَّا قَوْلُهُمْ. يقال: لِمَ أَنَّثَ [تَكُنْ] والاسم مذكر؟ الجواب: **إِنَّمَا أَنَّثَ لِأَنَّ الفعلَ لَمَّا جَاءَ مُلَاصِقًا لِلْفتنةِ أُنِّثَ لِتَأْنِيثِهَا**؛ وإنَّما جاز ذلك لأنَّ [الفتنة] هي القولُ، والقولَ هو [الفتنةُ]؛ فجاز أنْ يَحِلَّ مَحَلَّهُ، ولا يؤثِّر في الخبر إلَّا فِيمَا كَانَ الأوَّلَ بعينِه، نحو [كان زيدٌ أخاك]، فالخبرُ هو الاسمُ، فكذلك [الفتنة] هي القولُ"[(١)]. إنَّ ما ذكره ابن زنجلة من قيمة [التَّلَاصُق] الشكلية المفسرة لعلة الحمل النحوي لَهُوَ مِنْ أَجْوَدِ الآراءِ والأقوالِ في هذه المسألة التي قد استضاءت جوانبُها بذكر ابن زنجلةَ القيمةَ الدلالية المفسرةَ لِعِلَّةِ الْحَمْلِ النَّحْوِيِّ والمتممة لها.

الرَّابِعَةُ: الْمُشَاكَلَةُ وَالْازْدِوَاجُ

عن عَلِيٍّ قال: خَرَجَ رسول اللَّهِ- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ!- فإذا نِسْوَةٌ جُلُوسٌ، فَقَالَ:" ما يُجْلِسُكُنَّ؟". قُلْنَ: نَنْتَظِرُ الْجِنَازَةَ. قَالَ:" هَلْ تَغْسِلْنَ؟". قُلْنَ: لَا. قَالَ:" هل تَحْمِلْنَ؟". قُلْنَ: لَا. قَالَ:" هَلْ تُدْلِينَ فِيمَنْ يُدْلِي؟". قُلْنَ: لَا. قَالَ:" فَارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ"[(٢)]. فقوله:" مَأْزُورَاتٍ " أي: آثماتٍ، وقياسُه [مَوْزُورَات] بالواو؛ لأنَّهُ مِنَ الْوِزْرِ، فهمَزَ الأوَّلَ؛ حملًا على لفظِ مجاوِرِهِ المهموزِ؛ لمناسبتِه، **ومشاكلتِه**. يرى الفراء أنَّه " لوْ أفرَدُوا لقالوا: مَوْزُورَاتٍ"[(٣)]؛ لأنَّه من الوِزْرِ، فهمزَه " **لِيَزْدَوِجَ** مع [مَأْجُورَاتٍ]"[(٤)]. أمَّا في قوله- عَزَّ، وَجَلَّ!:﴿وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ﴾[(٥)] فقد أورد النحاس رأيَ الأخفش، وعلَّق عليه:" ومن العرب من يقول:[بِحِيرٍ عِينٍ]. قال أبو جعفر: هذا على إِتْبَاعِ الأَوَّلِ لِلثَّانِي، ونظيرُه روايةُ مَنْ رَوَى [ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ]، والفصيحُ

(١) حجة القراءات- ص٢٤٣، ٢٤٤.
(٢) سنن ابن ماجه-ج١/ ص٥٠٢.
(٣) أدب الكاتب- ص٤٨٧.
(٤) الزاهر في معاني كلمات الناس-ج١/ ص٦٢.
(٥) سُورَةُ الطُّور، جُزْءٌ مِنَ الآيَةِ {٢٠}.

البـيِّنُ [ارْجِعْـنَ مَـوْزُورَاتٍ]، و[بِحُـورٍ]"(١). قـال ابـن الجـزريّ:" إنَّمـا قال:[مَـأْزُورَاتٍ]؛ **لـلازدواج** بـمأجوراتٍ"(٢). ومنـه قـولهم:" هنَّـأَنِي، وَمَرَّأَنِـي، والأصل [أَمْرَأَنِي"(٣)؛ وذلك " على الإتْباع، فإذا أَفْرَدُوهُ قالُوا: أَمْرَانِي"(٤). وهو " مِمَّا يُجْرون على الكَلِمة مَا يُجْرون على أُخْتِها"(٥).

الْخَامِسَةُ: كَوْنُ الْكَلاَمِ فِي قُوَّةِ كَلاَمٍ آخَرَ

قد ذُكِرَتْ هذه القيمةُ الدلاليةُ المفسرة لعلة الحمل والمتممة لها عَرَضًا في دخول الباء على خبر [أنَّ] في قوله– تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ!:﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾(٦)، فَالْبَاءُ لا تدخلُ على خبرِ [أنَّ]؛ لأنَّ الْبَاءَ إنَّمَا تدخلُ في النفيِ، وهذا إيجابٌ.

حسَّنَ هذا الشَّبَهَ المعنويَّ أو دخولَ الباءِ في خبر [أنَّ] أمورٌ، منها "**اشتمالُ النفيِ** في أوَّلِ الآيةِ على [أنَّ]، ومَا في حيِّزِهَا"(٧)، ومنها تباعُدُ مَا بين [أنَّ] وخبرِها، فقد فُصِل بالجملة المعطوفة على صلة [الذي] وهي قوله – تَعَالَى!:﴿ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ﴾، فتباعُدُ [أنَّ] منَ الخبرِ صيَّرَ [أنَّ] كأنَّها غيرُ مذكورةٍ، قال ابن هشام:" والذي سَهَّلَ ذلك التقديرَ تباعدُ مَا بَيْنَهُمَا"(٨). ومِمَّا حسَّنَ ذلك الشَّبَهَ المعنويَّ كذلك **كونُ الكلامِ في قُوَّةِ** [أَلَيْسَ اللهُ بِقَادِرٍ]، بدليلِ أَنَّهُ قد جاء مصرَّحًا به في موضعٍ آخرَ هو قوله– تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ!:﴿ أَوَلَيْسَ

(١) إعراب القرآن–ج٤/ ص١٣٧.
(٢) النهاية في غريب الأثر–ج٥/ ص١٧٩.
(٣) مغني اللبيب– ص٨٩٦.
(٤) المحكم والمحيط الأعظم– ج١٠/ ص٢٩٤.
(٥) المخصص–ج١/ ص٤١٦.
(٦) سُورَةُ الأحقاف، جُزْءٌ مِنَ الآيَةِ {٣٣}.
(٧) الكشاف– ج٤/ ص٣١٦.
(٨) مغني اللبيب– ص٨٨٤.

الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ﴾[١]، فقدْ " حَسَّنَ زيادتَها كونُ الكلامِ في قوةِ [أليسَ اللَّهُ بقادرٍ]، وقاس الزجَّاجُ [ما ظَنَنْتُ أنَّ أحدًا بقائمٍ] عليها، والصحيحُ التوقُّفُ.. وقوله:{ بَلَى} إيجابٌ لِما تضمَّنَه الكلامُ مِنَ النفيِ في قولِه:[أَوَلَمْ يَرَوْا]"[٢]. هذا التأويل السَّالف قد نجمَ عن اعتبار العلة الثانية للحمل النحويّ، وهي كونُ الكلامِ في قوَّةِ كلامٍ آخرَ.

ثَمَّةَ نَصٌّ كاشف للفرَّاء قد أورده في زيادة الباءِ والحملِ على المعنى، ففي قوله– تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ!:﴿ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[٣]، قال أبو زكريَّا:" دخلتِ الباءُ في [بِإِلْحَادٍ]؛ لأنَّ تأويله: ومَنْ يُرِدْ بِأَنْ يُلْحِدَ فِيهِ"[٤]، ثمَّ يقيس، ويستنتج قائلًا :" ودخولُ الباءِ في [أَنَّ] أسهلُ منه في [الإلحادِ] وما أشبَهَهُ"[٥].

أرى أنَّ دخول الباء في [بِقَادِرٍ] دالٌّ على المبالغة في إثبات قدرة الله المطلقة التي قد يتشكك فيها منكرو البعث من الغابرين والخالفين. كما أرى أن عبارة النحاة لا تعني أنّ القوة متعلقة بالمعنى والدلالة، فـ [إنَّ] لَمْ تُحمل على معنى [ليس] في زيادة [الباء] في خبرها، وإنما القوة منصرفة إلى شروط الزيادة، وهي سياق النفي، وشرط الفصل، والتباعد شرط استحساني لديهم. فالقيمة الدلالية المفسرة لعلة الحمل هنا شكلية مرتبطة بدلالة سياقية.

السَّادِسَةُ: طَلَبُ التَّنَاسُبِ

ذكر السَّكَّاكيُّ في [في علَّة إعراب نحو " مُسْلِمَات " على ما هو عليه] أنَّ " جمع المذكر لَمَّا سُوِّيَ فيه بين الجرِّ والنَّصب .. اتَّبَعَهُ في ذلك جمعُ المؤنث؛ **طَلَبًا لِلتَّنَاسُبِ**؛ من حيث إنَّهما جَمْعَا تصحيحٍ، وأنَّ المؤنث فرعٌ

(١) سُورَةُ يس، جُزْءٌ مِنَ الآيَةِ {٨١}.
(٢) الدر المصون–ج٩/ ص٦٨١.
(٣) سُورَةُ الحج، جُزْءٌ مِنَ الآيَةِ {٢٥}.
(٤) معاني القرآن، للفراء–ج٢/ ص٢٠٧.
(٥) السَّابق–ج٢/ ص٢٠٧.

على المذكر.. ومعلوم عندك أنَّ اتباعَ الفرعِ الأصلَ فِي حكمٍ مِمَّا له عُرْفٌ في التناسب، وأنَّ المؤنث نقيضُ المذكر"(١). معلومٌ أنَّ المختوم بألفٍ وتاءٍ زائدتيْنِ يُرفع بالضمة، ويُجَرُّ بالكسرةِ على الأصل فيهما، ويُنصَبُ بالكسرة على خلاف الأصل فيه؛ لأنَّهم قد " حَمَلُوا نَصْبَه على خَفْضِهِ، كما فعلوا في جمع المذكر السالم؛ لئلَّا يُفصَلَ الفرعُ عنِ الأَصلِ"(٢). وقصد التناسب باب واسع في العربية لحمْلِ الشيءِ على نقيضه، أو على نظيره ورسيله.

في قولَه– تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُه!:﴿ ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنْصُرَنَّهُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾(٣) يذكر الزمخشري أنَّ " تسمية الابتداء بالْجَزَاءِ لِمُلَابَسَتِهِ لَهُ؛ من حيث إنَّه سببٌ، وذَاك مُسَبَّبٌ عنه، كما يحملون النظيرَ على النظير، والنقيضَ على النقيض لِلْمُلَابَسَةِ"(٤). **وفي معرِض بيانه التناسبَ بين تذييل الآية وما قبله**، وأثرِهِ في تماسك البناء النصي للقرآن الكريم يقول:" فإنْ قُلْتَ: كيف طَابَقَ ذِكْرُ [الْعَفُوُّ الْغَفُورُ] هذا الموضع؟ قلتُ: المعاقِب مبعوثٌ من جهة الله – عَزَّ، وَجَلَّ!– على الإخلال بالعقابِ والعفوِ عن الجانِي على طريق التَّنْزِيهِ لا التَّحْرِيمِ، ومندوبٌ إليه، ومستوجِبٌ عند الله المدحَ إنْ آثَرَ ما نُدِبَ إليه، وسَلَكَ سبيلَ التنزيهِ، فحينَ لم يُؤْثِرْ ذلك، وانتصرَ، وعاقبَ، ولم ينظرْ في قوله– تَعَالَى!: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾(٥)، ﴿وَأَن تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾(٦)، ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾(٧)، ﴿ فَإِنَّ اللهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾؛ أيْ: لا يلومُه على ترك ما

(١) مِفْتَاحُ العُلُومِ– ص٦٧.
(٢) شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية– ص٦٧.
(٣) سُورَةُ الْحَجّ، الآيَةُ {٦٠}.
(٤) الكشاف–ج٣/ ص١٦٨، ١٦٩.
(٥) سُورَةُ الشُّورَى، جُزْءٌ مِنَ الآيَةِ {٤٠}.
(٦) سُورَةُ الْبَقَرَة، جُزْءٌ مِنَ الآيَةِ {٢٣٧}.
(٧) سُورَةُ الشُّورَى، الآيَةُ {٤٣}.

بعثَه عليه، وهو ضامنٌ لنصرِه في كرَّته الثانية من إخلالِه بالعفوِ وانتقامِه من الباغي عليه. ويجوز أنْ يَضْمَنَ له النصرَ على الباغي، ويُعَرِّضُ مع ذلك بما كان أَوْلَى به من العفو، ويُلَوِّحُ به بذكر هاتين الصفتين. أو دلَّ بذكر العفو والمغفرة على أنَّه قادرٌ على العقوبة؛ لأنَّه لا يُوصف بالعفو إلَّا القادرُ على ضِدِّهِ"(١).

أكتفي بتلكم النماذج آنفة الذكر تدليلًا على أنَّ ثمَّةَ قِيَمًا دلاليةً شكليةً مُفَسِّرَةً لِعِلَّةِ الْحَمْلِ النَّحْوِيِّ بأنواعِهِ الْمُتَبَايِنَةِ ومتمِّمةً لها، تزيد المعنى بيانًا، والشكل جمالًا.

وَالْحَمْدُ لِلهِ بَدْءًا، وَمُخْتَتَمًا!

(١) الكشاف–ج٣/ ص١٦٨، ١٦٩.

الْخَاتِمَةُ

يُمْكِنُنَا مِمَّا قَدْ سَلَفَ مِنْ تَطْوَافٍ الْخُلُوصُ إِلَى مَا هو آتٍ:

أَوَّلًا: كان النحويُّون على وعيٍ واقتدارٍ بجوانب العلَّةِ النَّحويَّةِ ودورِها في تقعيد النحو العربي بمفهومه الأشملِ الذي يضمُّ الصوتَ والصرفَ والمعجمَ.

ثَانِيًا: ما ساقه النحويُّون في تصانيفهم من قِيَمٍ مُفَسِّرَةٍ معنويةً كانتْ أو شكليةً، منسوقةً تحت عِلَّةِ الْحَمْلِ النَّحْوِيّ إنَّما اعتمدوا في ذلك على ذوق العرب، وأنَّهُمْ – أي العرب– كانوا يُدركون كوامنَ الحكمةِ وَمَطَاوِيَهَا في لغتهم.

ثَالِثًا: الْحَمْلُ النحويُّ اللفظيُّ منه والمعنويُّ إنَّما هو عِلَّةٌ في ذاتِه، بيد أنَّه ينبثق منه قِيَمٌ مُفَسِّرَةٍ معنوية وشكلية هي من الأهمية بمكانٍ في الدرس النحويّ الْجَمَالِيّ وَالتعليميّ؛ في تفسير معنى الحمل وإيضاحه، واستجلائه وتقريبه إلى الأفهام والألباب، دونما عنتٍ أو كدٍّ تعلَّل به من ثَارُوا على النحو والنحاة قديمًا وحديثًا.

رَابِعًا: مِنَ الْقِيَمِ المعنويَّةِ الْمُفَسِّرَةِ والمُتَمِّمَةِ لِعِلَّةِ الْحَمْلِ النحويّ: إِيجَابٌ فِيهِ رَائِحَةُ النَّفْيِ، وَتَأْكِيدُ الاتِّصَالِ الْإِسْنَادِيّ بِالاتِّصَالِ الْإِضَافِيّ، وَتَأْكِيدُ النَّفْيِ الْمَعْنَوِيّ، وَالتَّبَادُرُ إِلَى الذِّهْنِ والْخُطُورُ بِالْبَالِ، وَالتَّطَيُّرُ وَالْفَأْلُ.

خَامِسًا: مِنَ الْقِيَمِ الشكليَّةِ الْمُفَسِّرَةِ والمُتَمِّمَةِ لِعِلَّةِ الْحَمْلِ النحويّ: التَّوَسُّعُ عِنْدَ أَمْنِ اللَّبْسِ، وَالْمُضَارَعَةُ اللَّفْظِيَّةُ، وَالتَّلَاصُقُ، وَالْمُشَاكَلَةُ وَالْازْدِوَاجُ، وَكَوْنُ الْكَلَامِ فِي قُوَّةِ كَلَامٍ آخَرَ، وَطَلَبُ التَّنَاسُبِ.

ثَبَتُ الْمَصَادِرِ والْمَرَاجِعِ

أَوَّلًا: الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ.

ثَانِيًا: الْمَصَادِرُ وَالْمَرَاجِعُ:

١- أحكام القرآن، أبو بكر محمد بن عبد الله ابن العربي {ت ٥٤٣هـ}- دار الفكر للطباعة والنشر- لبنان- تحق/ محمد عبد القادر عطا.

٢- أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة السكوفي المروزي الدينوري {ت ٢٧٦هـ}- مكتبة السعادة- مصر- ١٩٦٣م- ط٤- تح/ محمد محي الدين عبد الحميد.

٣- الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، أبو العباس أحمد بن خالد بن محمد الناصري- دار الكتاب- الدار البيضاء- ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م- تح/ جعفر الناصري، محمد الناصري.

٤- إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس- منشورات بيضون- دار الكتب العلمية- بيروت- ط١-١٤٢١هـ- وضع حواشيه، وعلق عليه/عبد المنعم خليل إبراهيم.

٥- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي- القاهرة - ١٩٧٦م - ط١- تح/ د. أحمد محمد قاسم.

٦- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي [ت٥٧٧هـ}- دار الفكر - دمشق- تح/ محمد محيي الدين عبد الحميد.

٧- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي- دار النفائس- بيروت- ١٩٧٣م- ط٢- تح/ د. مازن المبارك.

٨- البحث اللغوي عند العرب. مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، د. أحمد مختار عمر- رحمه الله!- عالم الكتب بالقاهرة- ط٤- ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

٩- البرهان في علوم القرآن، الزركشي {ت٧٩٤هـ}- دار المعرفة- بيروت -١٣٩١هـ- تحق/ محمد أبو الفضل إبراهيم.
١٠- تاريخ الإسلام وَوَفَيَاتُ المشاهير والأعلام، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي- دار الكتاب العربي - لبنان/ بيروت- ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م- ط١- تح/ د. عمر عبد السلام تدمرى.
١١- التحرير والتنوير، محمد الطاهر ابن عاشور- دار سحنون للنشر والتوزيع - تونس - ١٩٩٧م- تح/ محمد الطاهر ابن عاشور.
١٢- التذكرة الحمدونية، ابن حمدون محمد بن الحسن بن محمد بن علي {ت ٦٠٨هـ}- دار صادر- بيروت/ لبنان- ١٩٩٦م- ط١- تح/ إحسان عباس، بكر عباس.
١٣- تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي {ت٧٤٥هـ}- دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت- ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م- ط١- تح/ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود- الشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق(د. زكريا عبد المجيد النوقي، د. أحمد النجولي الجمل).
١٤- تفسير البغوي، البغوي {ت ٥١٦هـ}- دار المعرفة- بيروت- تحق/ خالد عبد الرحمن العك.
١٥- تفسير البيضاوي، البيضاوي - دار الفكر- بيروت.
١٦- تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري {ت٧٢٨ هـ}- دار الكتب العلمية - بيروت/ لبنان- ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م- ط١- تحق/ الشيخ زكريا عميران.
١٧- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري- دار إحياء التراث العربي - بيروت - ٢٠٠١م- ط١- تح/ محمد عوض مرعب.

١٨- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم الْمُرَادِيّ المصري المالكي- دار الفكر العربي- ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م- ط١- تح/ عبد الرحمن علي سليمان.

١٩- الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي{ت ١٧٥هـ}- ١٤١٦هـ ١٩٩٥م - ط٥- تح/ د. فخر الدين قباوة.

٢٠- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، الشيخ محمد عرفة الدسوقي، صححه/ إبراهيم عبد الغفار الدسوقي- دار الطباعة العامرة- القاهرة- ١٣٠١هـ.

٢١- حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة {ت٤٠٣هـ}- دار الرسالة- تحقيق وتعليق على حواشيه/ سعيد الأفغاني.

٢٢- الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله- دار الشروق- بيروت- ط٤- ١٤٠١هـ- تح/ د. عبد العال سالم مكرم.

٢٣- حروف المعاني، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي{ت٣٤٠هـ}- مؤسسة الرسالة- بيروت- ١٩٨٤م- ط١- تح/علي توفيق الحمد.

٢٤- الْحَمْلُ عَلَى النَّقِيضِ فِي الاسْتِعْمَالِ الْعَرَبِيِّ، د. خديجة بن أحمد مفتي- مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها- ج١٨- العدد ٣٠- ١٤٢٥هـ.

٢٥- الخصائص، لابن جني- بيروت- ط٢- تح/ محمد علي النجار.

٢٦- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي- دار القلم- دمشق- تح/ د. أحمد محمد الخراط.

٢٧- درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي الحريري {ت٥١٦هـ}- مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت – ١٤١٨هـ/١٩٩٨م- ط١- تح/ عرفات مطرجي.
٢٨- الردُّ على النحاة، لابن مَضاء الأندلسي- دار المعارف بالقاهرة- ط٣- ١٩٨٨م- تح/ د. شوقي ضيف- رحمهُ اللهُ!.
٢٩- الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري {ت٣٢٨هـ}- مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤١٢ هـ-١٩٩٢م- ط١- تحق/ د. حاتم صالح الضامن.
٣٠- السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس التميميّ، أبو بكر بن مجاهد البغداديّ- دار المعارف- مصر- ط٢- ١٤٠٠هـ- تح/ د. شوقي ضيف.
٣١- سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني {ت٢٧٥هـ}- دار الفكر- بيروت- تح/ محمد فؤاد عبد الباقي.
٣٢- شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، المعروف بالوقَّاد- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- ط١- ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.
٣٣- شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي {ت٧٩٢ هـ }- دار الكتب العلمية- بيروت – ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م- تح/ زكريا عميرات.
٣٤- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني- جامعة أم القرى- مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي- كلية الشريعة والدراسات الإسلامية- مكة المكرمة- ط١- تح/ عبد المنعم أحمد هريدي.
٣٥- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، لابن هشام الأنصاري- دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع- عمان- بيروت- ٢٠٠٧م- تح/ أد. هادي نهر.

٣٦- شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك- هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان- ط١- ١٤١٠هـ-١٩٩٠م- تح/ د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون.
٣٧- شرح كتاب سِيبَوَيْهِ، أبو سعيد السيرافي- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- ط١- ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨هـ- تح/ أحمد حسن مهدلي.
٣٨- صبح الأعشى في كتابة الإنشا، القلقشندي أحمد بن علي بن أحمد الفزاري- وزارة الثقافة - دمشق - ١٩٨١م- تح/ عبد القادر زكار.
٣٩- ظَاهِرَةُ قِيَاسِ الْحَمْلِ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بَيْنَ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ الْقُدَامَى وَالْمُحْدَثِينَ، د. عبد الفتاح حسن علي البجة- دار الفكر للنشر والتوزيع- عَمَّان- الأردن- ط١- ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.
٤٠- العلل النحوية عند ابن أبي الربيع في " كتابه البسيط"، لمحمد بن حسين بن عازب الزهراني، رسالة ماجستير بإشراف أد. سعد بن حمدان الغامدي- جامعة أم القرى- كلية اللغة العربية- ١٤٣٥هـ/ ١٤٣٦هـ.
٤١- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين محمود بن أحمد العيني الوفاة: ٨٥٥هـ}- دار إحياء التراث العربي- بيروت.
٤٢- غريب الحديث، القاسم بن سلام الهروي{ت٢٢٤هـ}- دار الكتاب العربي- بيروت- ١٣٩٦هـ- ط١- تح/ د. محمد عبد المعيد خان.
٤٣- كتاب الإغفال، العلاَّمة أبو عليٍّ الحسنِ بنِ أحمدَ بنِ عبد الغفَّار الفارسيِّ النَّحويِّ- مجلة جامعة أم القرى - مكة المكرمة- صفر ١٤٢١ هـ- الطبعة : ج١٢، ع ٢٠- تح/ د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم.
٤٤- كتاب سِيبَوَيْهِ، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سِيبَوَيْهِ {ت١٨٠هـ}- دار الجيل - بيروت- ط١- تح/ عبد السلام هارون.

٤٥- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي- دار إحياء التراث العربي – بيروت- تح/ عبد الرزاق المهدي.
٤٦- الكشف والبيان (تفسير الثعلبي)، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري {ت ٤٢٧ هـ}- دار إحياء التراث العربي – بيروت- لبنان – ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م- ط١- تحق/ الإمام أبو محمد بن عاشور- مراجعة وتدقيق الأستاذ/ نظير الساعدي.
٤٧- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي- مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م- تح/ عدنان درويش – محمد المصري.
٤٨- اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل الدمشقي الحنبلي{ت بعد ٨٨٠ هـ}- دار الكتب العلمية- بيروت / لبنان – ١٤١٩ هـ –١٩٩٨م- ط١- تحق/ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض.
٤٩- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده المرسي {ت ٤٥٨هـ}- دار الكتب العلمية – بيروت – ٢٠٠٠م- ط١- تح/ عبد الحميد هنداوي.
٥٠- مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي {ت٧٢١هـ}- مكتبة لبنان ناشرون- بيروت – ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م- طبعة جديدة- تح/ محمود خاطر.
٥١- المخصص- لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي {ت٤٥٨هـ}- دار إحياء التراث العربي – بيروت- ١٤١٧هـ ١٩٩٦م- ط١- تح/ خليل إبراهم جفال.
٥٢- المسائل الشيرازيات، أبو عليّ الفارسي- كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع- المملكة العربية السعودية- الرياض- ط١- ١٤٢٤هـ=٢٠٠٤م- تح/ أد. حسن محمود هنداوي.

٥٣- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي{ت٤٣٧هـ}- مؤسسة الرسالة- بيروت – ١٤٠٥هـ- ط٢-، تح/ د. حاتم الضامن.
٥٤- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجَّاج- عالم الكتب- بيروت- ط١- ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م-تح/ عبد الجليل شلبي.
٥٥- معاني القرآن، للفراء- دار المصرية للتأليف والترجمة- القاهرة- تح/أحمد يوسف نجاتي / محمد علي نجار/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي.
٥٦- المعجب في تلخيص أخبار المغرب من لدن فتح الأندلس إلى آخر عصر الموحدين، عبد الواحد المراكشي- مطبعة الاستقامة – القاهرة – ١٣٦٨هـ- ط١- تح/ محمد سعيد العريان، محمد العربي العلمي.
٥٧- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الأنصاري [ت٧٦١هـ]- دار الفكر- دمشق- ١٩٨٥م- ط٦- تح/ د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله.
٥٨- مفاتيح الغيب، الفخر الرازي- دار الكتب العلمية- بيروت- ط١- ٢٠٠٠م.
٥٩- مِفْتَاحُ العُلُومِ، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد السكَّاكِيّ {ت٦٢٦هـ}- المطبعة الميمنية- القاهرة – ط١.
٦٠- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد {ت٢٨٥هـ- عالم الكتب- بيروت- تح/ محمد عبد الخالق عظيمة.
٦١- النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، الأستاذ الدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف- رَحِمَهُ اللهُ!- دار غريب- ط٢- ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م.

٦٢- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي {ت٨٥٥هـ }- دار الكتب العلمية- بيروت- ١٤١٥هـ= ١٩٩٥م- تح/ عبد الرزاق غالب المهدي .

٦٣- النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري {ت٦٠٦هـ}- المكتبة العلمية - بيروت - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م- تح/ طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي.

٦٤- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي{ت٩١١هـ}- المكتبة التوفيقية- مصر - تح/ عبد الحميد هنداوي.